الذكاء الاصطناعى وتسوية المنازعات المدنية
دراسة مقارنة

د / محمود مختار عبدالمغيث محمد
أستاذ مساعد بقسم المرافعات المدنية والتجارية
كلية الحقوق ــ جامعة حلوان

المقدمة

تعد البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعى مظهراً جديداً من مظاهر الثورة الرقمية الحديثة، فهى عصر جديد من التطور التكنولوجى لتقديم خدمات جديدة لتقوم على المعالجة الرقمية للبيانات فى العديد من الوظائف القانونية، ومثال ذلك وظيفة القضاء القائمة على الفصل فى المنازعات التى تقع بين أفراد المجتمع[١]. وهو ما ظهر جلياً فى برنامج العدالة التنبؤية كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء بحيث يتوقع الأفراد نتيجة القضية قبل إدخال البيانات والمعلومات الخاصة بوقائع القضية من خلال برنامج العدالة التنبؤية[٢].

---

١ Hervé Jacquemin, Jean-Benoît Hubin, L'intelligence artificielle : vraie ou fausse amie du justiciable ? Enjeux du recours à l'IA par les avocats, assureurs et légales, p.٧٥, T. SOURDIN, Judge vs Robot, Artificial Intelligence and judicial decision- making, ٤١, ٢٠١٨, p.١١١٤

٢ Hervé Jacquemin, Jean-Benoît Hubin, Op.cit. p.٧٥

ويعد إستخدام الذكاء الاصطناعى كأداة لتقديم الخدمات القانونية لأفراد المجتمع فى مجال القضاء سيسهم فى إنهاء منازعات معينة بدلا من إحالتها للقاضى البشرى الذى سيتفرغ للفصل فى منازعات أخرى[١].

ويؤكد الفقه الفرنسى على أن الأشخاص الممارسين لتقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء لا تقتصر على القضاة فحسب، بل تمتد لتشمل المحامين على أساس أن الإجراءات القضائية تبدء من جانبهم فى صورة المطالبة القضائية وتقديمها للمحكمة المختصة وإعلانها للخصوم ذوى الشأن[٢].

---

[١] Hervé Jacquemin, Jean-Benoît Hubin, Op.cit. p.٧٦, L. Julia. L'intelligence artificielle n'existe pas, AI does not exist. First Edition, Paris ٢٠١٩, p. ١٢٣

محمد عرفان الخطيب، العدالة التنبئية والعدالة القضائية الفرص والتحديات دراسة نقدية معمقة فى الموقف الأنكلوسكسونى واللاتني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثانى عشر، العدد الأول، مايو ٢٠١٩، ص١١

[٢] van den Branden, Les robots à l'assaut de la justice, Bruxelles, Bruylant, ٢٠١٩, p.١٦٢, N. CRISTIANINI, On the Current Paradigm in Artificial Intelligence, in AI Communications, ٢٧, ١, January ١st ٢٠١٤, p.٤

ولا ينال من ذلك رفض بعض الفقه إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء على أساس أن وظيفة القضاء لا تنهض على الفصل فى المنازعات التى تقع بين أفراد المجتمع على ضوء قواعد القانون التى تحكم هذه المنازعات فحسب، بل تشتمل على ضرورة مراعاة الضمانات القانونية الخاصة بحق كل فرد من أفراد المجتمع فى محاكمة عادلة وعدم التمييز بين الخصوم ومراعاة المساواة بينهم، وعدم الإخلال بحق الدفاع ومبدأ المواجهة[١]، وبناء على ذلك لا تصلح تقنية الذكاء الاصطناعى أن تحل محل القاضى بصورة كاملة تأسيساً على ضرورة مراعاة كافة ضمانات الحق فى محاكمة عادلة باعتبارها أحد حقوق الإنسان، بل كل ما يمكن أن تقدمه تقنية الذكاء الاصطناعى هو فقط معاونة القاضى على أداء عمله المنوط به.

إشكالية البحث:

يتميز القرن الحادى والعشرون بالتقدم التكنولوجى فى كافة مناحى الحياة، وخاصة تطبيقات الذكاء الاصطناعى، والتى تمثل ثورة

---

[١] Mehdi Amine, Intelligence artificielle et justice, un respect des droits de l'homme par un robot est–il possible ? p.٢, J.N. kok, E.J.W. boe, W.A. kosters, P. van der putten, Artificial intelligence : définition, trends Techniques and cases, p.١٤

تكنولوجية غير مسبوقة، فهذا التقدم التقنى مستخدم فى العديد من مجالات الحياة مثل مجال الصحة والبيئة والتعليم[١].

ومع ذلك، يثور التساؤل عن تطبيقات هذا التقدم التقنى بوجه عام والذكاء الاصطناعى بوجه خاص فى مجال العدالة القضائية ؟ فقد نجد إجابة على هذا السؤال فى النظم القضائية التابعة لدولة بلجيكا وبعض الولايات المتحدة الأمريكية، والتى حاولت إحلال الخوارزميات القضائية محل القاضى البشرى أملاً فى حل بعض المشاكل التى قد تعرقل حسن سير العدالة القضائية.

وكيف ستنجح تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى إنهاء المنازعات البسيطة بعيداً عن القاضى البشرى الذى سيتولى مهمة الفصل فى المنازعات الأكثر تعقيداً، فضلا عن بحث تأثير نطاق الإلتزام بتقنية الذكاء الاصطناعى على تقديم المشورة القانونية لأفراد المجتمع قبل الالتجاء للقضاء، وهو ما يمكن تسميته بالعدالة التنبؤية. وما هى الضوابط التى تحكم صحة إستخدام الذكاء الاصطناعى فى مجال

[١] Mehdi Amine, Op. cit. p.٢

القضاء، كضابط الشفافية وحرية الاختيار بين إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى أو الإلتجاء للقاضى البشرى؟

منهج البحث:

سوف نعتمد على المنهج التحليى للقواعد القانونية القائمة فى مجال البحث، والمنهج المقارن لبحث موقف التشريعات الوطنية والدولية من مسألة إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء، والآثار المترتبة على ذلك ونطاق الإستفادة من هذه التقنية، والمنهج التأصيلى لاستقراء ما يمكن أن يكون عليه الحال فى المستقبل.

خطة البحث:

تنقسم دراسة هذا البحث إلى مبحثين، وذلك على النحو الآتى:

المبحث الأول ــ ماهية الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء وآثار إستخدامه

المطلب الأول ــ المقصود بالذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء

المطلب الثانى ــ آثار إستخدام الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء

المبحث الثانى ــ القواعد الأخلاقية لتسوية المنازعات المدنية عبر الذكاء الاصطناعى

المطلب الأول ــ ضرورة حماية البيانات الشخصية

المطلب الثانى ــ المبادئ التوجيهية ذات الصلة

المبحث الأول

ماهية الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء وآثار إستخدامه

تمهيد وتقسيم:

لا يخفى على أحد الدور المتزايد لتقنية الذكاء الاصطناعى فى كافة مناحى الحياة، ومن ذلك مرفق القضاء، وهو ما يثير التساؤل عن المقصود بهذه التقنية فى مجال القضاء، والآثار المترتبة على ذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأول ــ المقصود بالذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء

المطلب الثانى ــ آثار إستخدام الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء

المطلب الثالث ــ تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء

المطلب الأول

المقصود بالذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء

يقصد بالذكاء الاصطناعى الآلة القادرة على تكرار الذكاء البشرى، فالذكاء يهتم بصورة أساسية بالعمل العقلانى، فالعقل البشرى يمكن مقارنته فى بعض النواحى بالآلة التى تعمل على المعرفة المشفرة بحيث يجرى إستخدام هذه المعرفة لتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها. وتقوم تقنية الذكاء الاصطناعى على منهج صحيح للتفكير من خلال القياس المنطقى الذى يقوم على إعطاء مقدمات معينة ليصل أفراد المجتمع إلى الاستنتاجات الصحيحة[١].

[١] فاطمة عبدالعزيز حسن أحمد بلال، دور الذكاء الاصطناعى فى تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء، دراسة مقارنة مع النظامين القانونى والقضائى فى دولة قطر، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير فى القانون الخاص، كلية القانون، جامعة قطر،يناير ٢٠٢٣

ويقصد بالذكاء الاصطناعى فى مجال العدالة بأنه "تحليل أعداد كبيرة من قرارات المحاكم القضائية عبر التقنيات الحديثة من أجل صياغة تنبؤات بشأن نتائج المنازعات التى قد تحدث بين أفراد المجتمع فى المستقبل"[١]، وتقوم فكرة الذكاء الاصطناعى فى مجال العدالة على ركنين، هما ركن التحليل وركن التنبأ، ويقصد بركن التحليل معرفة وقائع الدعوى والقاعدة القانونية المطبقة عليها، ويقصد بركن التنبأ توقع نتيجة المنازعات التى لم يتم حلها بحكم قضائى ملزم للخصوم.

كما يشير الذكاء الاصطناعى فى نطاق الإجراءات القضائية إلى الذكاء البشرى، فقد حددت هيئة حماية البيانات الفرنسية الذكاء الاصطناعى على أنه "علم يجعل الآلات تفعل ما يمكن أن يفعله البشر"[٢]. وقد عرفه مجلس الدولة الفرنسى عام ٢٠١٧ بأنه "العلم الذى

---

[١] Mehdi Amine, Op.cit.p.٣, F. raso, H. hillgosss, v. krishnamurthy, C. bavitz, L. kim, Artificial intelligence and Human rights, ١, September ٢٥, ٢٠١٨, p.٧

[٢] CNIL, How can humans keep the upper hand? Report on the ethical matters raised by algorithms and artificial intelligence ٢٠١٧, Katz, Daniel Martin et al. A General Approach for Predicting the

يهدف إلى جعل الآلة تؤدى المهام التى تحتاج ذكاءً بشرياً"[١]. كما يمكن تعريفه بأنه "مجموعة النظريات والتقنيات التى تهدف إلى صنع آلة تحاكى الذكاء البشرى لأداء المهام المطلوبة منه"[٢].

وقد كان إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى فى المجال القانونى متعدد المظاهر، فهناك برنامج إدارة العقود، ويكون ذلك عن طريق نظام بيئى تكنولوجى، ويقوم على تغذية البرنامج التقنى بمجموعة من البيانات لمعالجتها بواسطة خوارزميات عالية الأداء[٣].

Behavior of the Supreme Court of the United States (January ١٦, ٢٠١٧). SSRN: https://ssrn.com/abstract=٢٤٦٣٢٤٤

[١]Conseil d'Etat Annual Study ٢٠١٧, Fuso Jovia Boahemaa, The impact of artificial intelligence on justice systems, Paper n٢٥, ٢٠١٨–٢٠١٩, p.١٥

[٢] Report on the open data of court decisions submitted to the Minister of Justice in ٢٠١٧, D.L DALKE, Can Computer Replace Lawyers, Mediators and Judges? in The Advocate, ١, ٢٠١٣, p.٢١

[٣]طارق أحمد ماهر زغلول، خوارزميات الذكاء الاصطناعى والعدالة الجنائية التنبؤية، دراسة وصفية تحليلية تأصيلية مقارنة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة السادات، المجلد ٩، العدد ٢، يونيو ٢٠٢٣، ص٣١

يرى أحد الفقهاء أن ممارسو العمل القانونى استخدموا أدوات الذكاء الاصطناعى لمباشرة أعمالهم ذات الصلة بالمجال القاونى، والتى غالباً ما تكون لتنفيذ المهام المتكررة والتى تستهلك وقتاً حتى ولو كان بسيطاً[١].

ويتميز الذكاء الاصطناعى فى مجال العمل القضائي بأنه ذات إستخدام مشترك للبيانات الضخمة والتعلم الآلى وحسابات الاحتمالات، كما تتعلق أدوات الذكاء الاصطناعى بمراجعة العقود والبنود العقدية والعدالة التنبؤية ومراجعة طلبات القروض والائتمان التجارى، وخاصة فى القطاعات المصرفية، ففى فرنسا يعد مجال مراجعة العقود والبنود العقدية إحدى المجالات القانونية التى برزت فيه آلية الذكاء الاصطناعى ووصلت فيه إلى تقدم كبير[٢].

---

[١] Laurent Dolibeau, what is the understanding or definition of AI in your jurisdiction? p.٢, C. barbaro, Y. meneceur, Issues in the use of artificial intelligence (AI) algorithms in judicial systems, ١, ٢٠١٨, p.٤١

[٢] See https://www.lemonde.fr/idees/article/٢٠١٩/١١/٢٤/l-intelligence-artificielle-est-bien-aujourd-hui-une-escroquerie_٦٠٢٠٣١٢_٣٢٣٢. Html

وفى عام ٢٠١٥، تم تصميم برنامج يسمى Softlaw لمراجعة العقود والبنود التعاقدية لتدقيقها والكشف عن البنود غير القانونية أو القابلة للبطلان لو رفعت بشأنها دعوى أمام المحكمة المختصة. كما تم تصميم هذا البرنامج ليعمل بتقنية الذكاء الاصطناعى بحيث تضمن إدارة المعرفة ورفع مستوى استغلال البيانات القانونية من خلال خوارزميات البحث القائمة على الكلمات الرئيسية وتحليل العقود وتنفيذ اللوائح والقوانين ذات الصلة[١].

كما قامت شركة Hyperlex بتصميم برنامج لإدارة العقود وتحليلها عبر شبكة الانترنت، وذلك على النحو الذى يسمح للعملاء بتصنيف عقودهم ومعرفة بيانات محددة تتعلق بتواريخ العقود والمبالغ المالية التى قد تتضمنها. وفى عام ٢٠١٧ تم تصميم برنامج تقنى يعمل بالذكاء الاصطناعى لإدارة الأنشطة القانونية مثل العقود والتقاضى وحماية حقوق الملكية الفكرية بواسطة شركة Della الفرنسية لتحليل العقود بتقنية الذكاء الاصطناعى من خلال الشراكة مع Wolters

[١] Ibid.

Regulatory & Kluwer Legal، وهو ما يضمن تقليل الوقت المستغرق للقيام ببعض المهام[١].

أيضا، يهدف برنامج Legal Suite إلى القيام بمختلف المهام القانونية فى مجال العقود، كما يساعد هذا البرنامج على حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال قواعد حماية براءات الاختراع، وحساب الايجارات فى مجال عقود الإيجار. كما يوجد برنامج GalexyBot كمساعد افتراضى قائم على إجراء المحادثات الافتراضية والإجابة على الأسئلة فى المجال القانونى، ويزداد نطاق روبوتات الدردشة بسبب أنها تعفى ممارسو العمل القانونى من طلب الأسئلة التى تم التعامل معها بصورة مسبقة، وبالتالى توفير الوقت للمسائل الأكثر أهمية[٢].

---

[١] Laurent Dolibeau, what is the understanding or definition of AI in your jurisdiction? p.٣, Aletras N, Tsarapatsanis D, Preoţiuc-Pietro D, Lampos V. ٢٠١٦. 'Predicting judicial decisions of the European Court of Human Rights: a Natural Language Processing perspective', Peer J. Computer Science ٢:e٩٣ https://doi.org/١٠.٧٧١٧/peerj-cs.٩٣.

[٢] Laurent Dolibeau, Op.cit. p.٤

أيضا، فى مجال تحليل المستندات، تبنى بنك JP Morgan منصة العقد الذكى Contract Intelligence COIN عام ٢٠١٧، وهو بمثابة روبوت قادر على مراجعة العقود القانونية الأكثر تعقيداً بصور أسرع وأكثر كفاءة من المحامى، فهذا الروبوت ــ فى ثوان معدودة ــ يستطيع مراجعة عدد من العقود التى تستغرق وقتاً كبيراً لو تم مراجعتها بواسطة محامى عادى[١].

ولقد شق الذكاء الاصطناعى طريقه إلى العالم القانونى، وهناك تطبيقات وتطورات أخرى لم تأت بعد، وقد تم إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى فى المحاكمة الجنائية الأمريكية بحيث يجرى تطبيق الخوارزميات التنبؤية وصولاً لمخاطر العودة إلى الإجرام، وهو ما يطلق عليه احتمال صدور الحكم فى جريمة أخرى يجرى ارتكابها فى المستقبل[٢].

---

[١] Laurent Dolibeau, Op. cit. p.٤, A.D. Reiling, Technology for Justice, how information technology can support judicial reform, diss. VU Amsterdam Leiden: Leiden University Press ٢٠٠٩, p. ١١١

[٢] More info to: https://ieeexplore.ieee.org/document/٦٦١١٣٣٢

ولم يعد انتهاك تقييم مخاطر العودة إلى الإجرام لحقوق المجنى عليه فى الإجراءات القانونية الواجب احترامها فى المحاكمة العادلة، فلا تكون المحكمة ولا المجنى عليه على دراية بنتيجة خورزاميات الذكاء الاصطناعى.

وفى روسيا، حاول المهندسون تصميم نظام المحامى الروبوت بهدف مساعدة المحامى وأفراد المجتمع فى توفير المعلومات الخاصة بالإجراءات القانوينة، ويتضمن المحامى الروبوت نظام الخبراء الذى يتضمن مجموعة القواعد لتوفير المعلومات المرجعية للإجابة على أسئلة أكثر تعقيداً[١].

المطلب الثانى

آثار إستخدام الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء

[١] More info to: https://ieeexplore.ieee.org/document/٦٦١١٣٣٢.

ستسهم تقنية الذكاء الاصطناعى المستخدمة فى القضاء فى ترشيد المجهود اللازم لاتخاذ القرار النهائى فى النزاع من خلال تلخيص المعلومات ذات الصلة وبطريقة أكثر كفاءة من القاضى البشرى[١].

فضلا عما سبق، سيؤدى إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى إلى توفير الوقت اللازم لإنهاء المنازعات، وهو ما يتماشى مع حق الإنسان فى المحاكمة العادلة وخلال وقت معقول، والذى أكدت عليه كافة المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان[٢].

أيضا، تسهم تقنية الذكاء الاصطناعى إلى تقليل إحتمالات انعقاد مسئولية القاضى عن الأخطاء المهنية التى قد يرتكبها أثناء أداء عمله، فالخطأ محدود فى نطاق التقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعى[٣].

---

[١] E. Kestenare, Justice prédictive et protection juridique : quel apport dans notre relation client ? Arch. phil. droit, ٢٠١٨, p. ٢٧٨, A.D. Dory Reiling, Courts and Artificial Intelligence, https://papers.ssrn.com/sol٣/papers.cfm?abstract_id=٣٧٣٦٤١١

[٢] E. Kestenare, Op.cit. p. ٢٧٨

[٣] E. Kestenare, Op.cit. p. ٢٧٨

كما يترتب على إستخدام الذكاء الاصطناعى فى مجال العدالة تحقيق سرعة الفصل فى منازعات وقضايا المجتمع من خلال عرض المنازعات البسيطة أو قليلة الأهمية على هذه التقنيات الحديثة لتضطلع بمهمة إنهائها، بينما يضطلع القاضى بمهمة الفصل فى المنازعات كبيرة الحجم أو التى تحتاج لمجهود أكبر من نظيرتها البسيطة[١].

علاوة على ذلك، سيؤى التوسع فى إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى إلى تقليل التكلفة المادية التى يتحملها المتقاضون فى سبيل إنهاء منازعاتهم وقضاياهم بموجب حكم ملزم وحائز لحجية الأمر المقضى[٢].

أيضا، سيترتب على إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء إمكانية الإلتجاء إليها فى أى وقت، ودون الإلتزام بأوقات العمل الرسمية مثلما يحدث فى حالة عرض النزاع على القاضى العادى، وهو ما يعنى أن المتقاضى سيلجأ للقاضى التقنى فى الصباح والمساء وفى أيام العطلات الرسمية من خلال إستخدام منصة تسوية المنازعات

---

[١] Mehdi Amine, Op.cit. p.٥

[٢] T. SOURDIN, Judge vs Robot? op.cit. p.١١١٤

إلكترونياً، وتدوين وقائع النزاع القائم على القاضى التقنى، والذى سيحدد القاعدة القانونية المناسبة لهذه الوقائع[١].

المطلب الثالث

تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء

تمهيد وتقسيم:

تتعدد تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء، ومثال ذلك العدالة التنبوية وتقديم الاستشارات القانونية لأفراد المجتمع قبل رفع وتحريك الدعوى أمام المحكمة المختصة.

وبناء على ذلك، تنقسم دراسة هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتى:

الفرع الأول ــ العدالة التنبؤية وإنهاء المنازعات

الفرع الثانى ــ الذكاء الاصطناعى والاستشارات القانونية

الفرع الأول

[١] Mehdi Amine, Op.cit. p.٨

العدالة التنبؤية وإنهاء المنازعات

من المتوقع إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى لإصدار أحكام قضائية فى القضايا المدنية والتجارية والإدارية بغاية رفع مستوى الخدمات القضائية، والقدرة على التنبؤ بحكم القانون وضمان وحدة التطبيق القضائى للقانون.

أما بالنسبة للقضايا الجنائية، فإن إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى يجب أن يكون مصحوباً بقدر كبير من التحفظات حتى لا يكون هناك مجال للتمييز بين أفراد المجتمع فى ذات النزاع، وبالتالى ضمان احترام قواعد المحاكمة العادلة.

وقد يكون إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى بهدف المساعدة فى تقديم المشورة القانونية، أو المساعدة فى صياغة القرار القضائى أو تقديم المشورة للمستخدم فى حالة الضرورة.

ويجب أن تكون المعالجة التقنية شفافة ومحايدة ومنصفة، وهو ما يمكن تصور حدوثه من خلال تقييم خبير خارجى ومستقل عن الجهاز القضائى التى يتولى مهمة الفصل فى المنازعات.

أولا ــ كيف يصدر قرار القاضى البشرى:

يصدر القاضى قراره بعد إجراء عملية ذهنية للوقائع المقدمة من جانب الخصوم وتكييفها بصورة تتماشى مع صحيح القانون وصولاً لتحديد القاعدة القانونية المطبقة على هذه الوقائع، وهذا القرار لا يمكن التنبؤ به؛ لأنه نتيجة لإعمال قواعد العقل والمنطق، أيضا يجب على القاضى أن يذكر الأسباب الواقعية والقانونية التى دفعته إلى القرار المذكور فى منطوق الحكم[١].

كان الذكاء الاصطناعى أداة فعالة فى مجال العدالة التنبؤية وإنهاء المنازعات، ففى مجال العدالة التنبؤبة تعد تحليلات القضايا كأداة لدعم الأحكام القضائية من خلال السوابق القضائية. وتقوم الخوارزميات بحساب إحتمالات حل الدعوى ومقدار التعويض المحتمل وتحديد

[١] E. Kestenare, Justice prédictive et protection juridique : quel apport dans notre relation client ? Arch. phil. droit ٢٠١٨, p. ٢٧٨

الحجج القانونية الأكثر تأثيراً فى الأحكام السابق صدورها من المحاكم[١].

وفى عام ٢٠١٨، تم إطلاق أداة أخرى تعمل بالذكاء الاصطناعى من خلال منصة Lexbase بهدف المساعدة فى إصدار الأحكام عبر إستخدام التقارير الإحصائية. كذلك، فى مجال المنازعات القانونية للشركات التجارية، فإن تقنية الذكاء الاصطناعى تساعد فى بيان موقف الشركة فى الدعوى والحجج والمبررات التى يمكن الاستناد عليها لتأييد موقفها، وهو ما يعاون ممارسو العمل القانونى على معرفة فرص نجاح الدعوى ومبلغ التعويض الذى قد يحكم به القاضى، والمدة التى قد يستغرقها النزاع حتى تنتهى منه المحكمة[٢].

كما يمكن إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى لمتابعة التعديلات التشريعية المتعاقبة بحيث يستطيع مستخدمى هذه التقنية معرفة

---

[١] Laurent Dolibeau, Op.cit. p.٤, N. cristianini, On the Current Paradigm in Artificial Intelligence, op.cit. p.٤

[٢] Laurent Dolibeau, Op.cit. p.٤

التعديلات الجديدة لكل نص قانونى ويقارن بين النص القديم ونظيره الجديد[١].

كما أن هناك تقنيات تكنولوجية أخرى لا تعتمد على الذكاء الاصطناعى، ومثال ذلك تقنية التوقيع الإلكترونى، وتقنية تسوية المنازعات عبر الانترنت، والمساعدة فى التعويض فى حالة إلغاء الرحلات الجوية أو تأخيرها[٢].

ثانيا ــ البحث عن البيانات المستمدة من السوابق القضائية:

قد تستخدم تقنية الذكاء الاصطناعى فى البحث القانونى مثل البحث عن القواعد فى نطاق البيانات المستمدة من السوابق القضائية التى يعلم بها كافة المشتغلين بالقانون. فضلاً عما سبق، تتميز هذه السوابق القضائية بأنها كثيرة ولا تخضع لحصر، ويمكن إتاحتها لكافة المشتغلين بالقانون[٣].

---

[١] Laurent Dolibeau, Op.cit. p.٥

[٢] Laurent Dolibeau, Op.cit. p.٥

[٣] H. Jacquemin et A. De Streel, L'intelligence artificielle et le droit, coll. du crids, Bruxelles, Larcier, ٢٠١٧, p.٦٧

ولضمان فعالية تقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء، يجب أن يكون ممارسو المهن القضائية مزودين بأدوات بحث مناسبة بحيث تسمح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة بالنزاع القائم، وربط هذه الأدوات بقواعد البيانات[١].

كما يتعين على الناشرين القانونيين تجهيز الأدوات التى يمكن توجهها للوصول إلى نتائج أكثر صلة بالنزاع القائم من خلال تصميم برنامج الخورزاميات متكامل من خلال عناصر تتعلق بالمشكلة القانونية والنتائج ذات الصلة وفقا لتاريخ صدور الحكم القضائى والاختصاص القضائى[٢].

ثالثا ــ المستوى الثانى من الذكاء الاصطناعى:

يمكن الاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعى من خلال قاعدة البيانات المفتوحة، وذلك من خلال إنشاء أداة مساعدة وقانونية لضمان تعاون حقيقى بين المعنيين بالقانون فى معرفة حكم القانون بشأن النزاع

---

[١] H. Jacquemin et A. De Streel, Op.cit. p.٦٧

[٢] L. Julia. L'intelligence artificielle n'existe pas, op.cit. p. ١٢٣

من خلال برنامج تدقيق لمحتوى الحكم أو المقال الفقهى وبيانا أوجه الفائدة من المصدر الفقهى أو القضائى للباحث القانونى[١].

ويعد هذا النوع من تطبيقات الذكاء الاصطناعى من السهل الوصول إليه؛ لأن الأمر يتعلق بإجراء تحليل لنص أو محتوى معين لحكم قضائى أو نص قانونى وتحديد مدى تحقق الأرتباط بين الكلمات الرئيسية موضوع البحث.

الفرع الثانى

الذكاء الاصطناعى والاستشارات القانونية

إذا كان أتمتة بعض مهام البحث القانونى من خلال تقنية الذكاء الاصطناعى تحققت فى الوقت الحاضر، فإن المسألة القائمة الآن هى مدى توقع إستخدام الذكاء الاصطناعى فى تطوير التطبيقات المعروفة بالعدالة التنبؤية[٢].

---

[١] L. Gérard et D. Mougenot, Justice robotisée et droits fondamentaux, p.١٢ J. De Codt, Juger avec un algorithme et juger l'algorithme, p.٩

[٢] Ibid.

وبالتالى، هل يمكن للذكاء الاصطناعى توقع حكم القانون أو قرار المحكمة بشأن النزاع من خلال إدخال وقائع النزاع ومعرفة حكم المحكمة قبل عرضه بالفعل على القاضى المختص؟ يسعى القائمون على تقنية الذكاء الاصطناعى إلى توفير حل موثوق فيه لمشكلة قانونية من خلال تحليل السوابق القضائية ذات الصلة بذات المشكلة بحيث تقدم هذه التقنية الحلول المستمدة من القضايا المماثلة، ودون تدخل من جانب البشر[١].

وتعد الخوارزميات المستخدمة فى نظام العدالة التنبؤية محمية من خلال التدابير الفنية والقانونية، والتى تجعله غير قابل للاختراق من جانب الغير، وبالتالى يطمئن ذوو الشأن على حقوقهم التى يجرى إنهاء المنازعات الخاصة بها عبر تقنية الذكاء الاصطناعى[٢].

وينتقد البعض نظام العدالة التنبؤية الناتجة عن تقنية الذكاء الاصطناعى على أساس أنها عدالة جامدة، ولا يمكن تغيير حكمها وفقا لتغير الظروف والملابسات التى تحيط كل نزاع على حدة، وهو ما

---

[١] Ibid.

[٢] E. Kestenare, Op.cit. p. ٢٧٨

يمكن تبريره بأن القاضى البشرى يغير حكمه فى النزاع الواحد وفقا لتغير الظروف والملابسات التى تحيط كل نزاع على حده، وهو ما لا يمكن أن يتصور حدوثه فى حالة العدالة التنبؤية الناشئة عن تقنية الذكاء الاصطناعى[١].

كما أن النماذج المبدئية للعدالة التنبؤية تعانى من عيوب كثيرة، فلا يوجد نموذج قادر على التنبؤ بنتيجة النزاع بدرجة كبيرة، فالمسألة ليست سوى احتمال مشكوك فى صحته، وهو ما يختلف عن حالة عرض النزاع على القاضى البشرى ليقرر الحكم المناسب لطبيعة الظروف والملابسات المحيطة به[٢].

أيضا، يواجه برنامج العدالة التنبؤية صعوبة فهم لغة المحامى، وبالتالى عدم القدرة على الاستجابة للطلبات المقدمة منه، فلا يزال هناك مقتضيات كثيرة يجب توافرها قبل الاعتماد على الذكاء الاصطناعى لتوقع نتيجة النزاع القائم بين أطرافه.

---

[١] E. Kestenare, Op.cit. p. ٢٧٨

[٢] E. Kestenare, Op.cit. p. ٢٧٨

ولذلك، يمكن القول بأن تطبيقات العدالة التنبؤية هى جيل جديد من محركات البحث الإلكترونى التى قد يستعين بها أفراد المجتمع لمعرفة نتيجة الحكم الذى قد يصدر فى النزاع لو تم عرضه على القضاء المختص، وذلك على ضوء النتائج ذات الصلة بموضوع النزاع[١].

ولا ينال ذلك من وجود برامج مناسبة لرقمنة الإجراءات القضائية وعناصر النزاع سواء العناصر الواقعية أو القانونية، وهو ما حدث فعلا فى المنازعات الخاصة بحساب الفائدة ومقدار النفقة فى المنازعات الأسرية وتحديد التعويض المالى لجبر الأضرار المادية والمعنوية[٢].

أولا ــ الوضع فى الولايات المتحدة الأمريكية:

استخدمت الولايات المتحدة تقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال الخدمات القضائية، ومثال ذلك محامو الروبوت، والذى يتحدث بلغة طبيعية كالبشر، فالشركات الناشئة فى مجال التقنيات المتخصصة فى مجال القانون صممت الخدمات القانونية الجديدة من خلال تطبيقات

[١] E. Kestenare, Op.cit. p. ٢٧٨

[٢] E. Kestenare, Op.cit. p. ٢٧٨

تقنية جديدة، كالخدمات المقدمة من المحامى وشركات التأمين كخطوة نحو الوصول للمعلومات القضائية والسوابق القضائية[١].

وهو ما يمكن تصور حدوثه من خلال توفير المعلومات الكافية عن آليات صناعة القرار فى نطاق العدالة التنبؤية من خلال توضيح الأسئلة الخاصة بطبيعة الآليات المستخدمة لمعالجة بيانات السوابق القضائية التى يجب أن تكون فى إطار من الشفافية والمساواة ووحدة السوابق القضائية[٢].

وهذه التقنيات الحديثة تهدف إلى معاونة القاضى البشرى على حل وإنهاء المنازعات التى تقع بين أفراد المجتمع، ومثال ذلك تحسين البحث القانونى عن المعلومات المستخدمة لحل وإنهاء المنازعات بحيث تكون معالجة العمل القضائى أسرع وأكثر كفاءة.

ثانيا ــ دور المحامى:

---

[١] Sandefur, R. Access to Justice: Classical Approaches and New Directions, In Access to Justice, edited by Rebecca, p.٢٣

[٢] Russell, S. J., & Norvig, P. Artificial intelligence: a modern approach. Malaysia; Pearson Education Limited, ٢٠١٦, p.٤٨

إذا كانت الخدمات السابق الإشارة إليها، والمعتمدة على تقنية الذكاء الاصطناعى تحمل دلالة رقمنة عناصر النزاع الواقعية والقانونية، فإن إستخدام الخوارزاميات والبيانات الضخمة قد يؤدى لتغيير عمل المحامى، فإذا كان دوره تحرير صحيفة الدعوى وتقديمها للمحكمة المختصة مدعومة بالأوراق والمستندات التى تؤيد وجه نظر موكله، إلا أن هذا الدور قد يقل أو يختفى فى حالة الإعتماد على الذكاء الاصطناعى لإنهاء المنازعات[١].

وتطبيقا لذلك، قد يخطر محامى المضرور شركة التأمين بتعويض الضرر قبل الالتجاء للمحكمة المختصة من خلال بيان نتيجة الحكم الصادر عبر تقنية الذكاء الاصطناعى، وأن الحكم سيصدر لمصلحة المضرور لو تم عرض نزاعه على المحكمة المختصة.

أيضا، قد يستعين قلم كتاب المحكمة بتقنية الذكاء الاصطناعى لمعرفة الإجراءات القانونية الواجب إتباعها فى كل نزاع على حدة

---

[١] Henry et P. H□fstrossler, L'avenir de la profession d'avocat, ٢٥ février ٢٠١٨, p. ٩٢, https://justitie.belgium.be/sites/default/files/rapporttoekomstadvocatuurrapportavenirprofessiond_avocatfinal.pdf.

تفادياً لصدور حكم برفض الدعوى أو عدم قبولها من خلال مراجعة الأوراق والمستندات المقدمة من الخصوم وقبل عرضها على المحكمة المختصة[١].

ولذلك، قد تسهم هذه التطبيقات فى الحد من الاعتراض على أحكام القضاء الصادرة برفض الدعوى أو عدم قبولها، فضلا عن توسيع دائرة الآليات البديلة لتسوية المنازعات، فقد يلجأ إليها الخصوم أملا فى الحصول على بعض الحق المتنازع عليه بدلا من فقدانه كاملا لو عرض النزاع على المحكمة وقضت بعدم قبول الدعوى لأى سبب إجرائى[٢].

ثالثا ــ تقديم المشورة القانونية عبر تقنية الذكاء الاصطناعى:

يتطور نطاق المشاورات القانونية التى يمكن تقديمها لأفراد المجتمع عبر تقنية الذكاء الاصطناعى من خلال ممارسى المهن القانونية، والذين يملكون القدرة البحثية والمعرفة لتحليل حكم القانون فى المنازعات التى قد تقع بين أفراد المجتمع[٣]، وفى مثل هذه الأحوال،

---

[١] J.N. kok, E.J.W. boe, W.A. kosters, P. van der putten, op.cit. p.٨

[٢] Henry et P. H□fstrossler, Op.cit. p.١٢

[٣] L. Gérard et D. Mougenot, Op.cit. p.٢٢

تحل تقنية الذكاء الاصطناعى محل المحامى لتقديم الاستشارة القانونية من خلال تزويدها بالبيانات والمعلومات والسوابق القضائية المتعلقة بذات النزاع بحيث يتعين على ذوى الشأن تقديم الوقائع للحصول على المشورة القانونية قبل مباشرة الإجراءات القضائية[١].

ومع ذلك، يخشى البعض من إدخال تقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء لو لم يصاحب ذلك إشراف كامل وصحيح من جانب ممارسى العمل القانونى، فقد ينال من الخدمات المقدمة عبر هذه التقنية عدم التأكد من النتائج المستمدة من هذه التقنية الحديثة[٢].

تأثير الذكاء الاصطناعى على العمل القانونى:

١ــ قد يكون الذكاء الاصطناعى داعم لآلية تقديم المشورة القانونية لأطراف النزاع قبل عرضه على الجهة القضائية المختصة بحيث يعلم كل طرف نسبة صدور حكم قضائى لمصلحته، وهو ذات الدور الذى يقوم المحامى به فى المرحلة السابقة على التقاضى بحيث

---

[١] L. Gérard et D. Mougenot, Op.cit. p.٢٢

[٢] Ibid.

يلتقى بالخصوم لمعرفة وقائع النزاع وبيان حكم القانون قبل عرض نزاعهم على القاضى المختص[١].

ولا يخفى على أحد أن دور تقنية الذكاء الاصطناعى فى نطاق هذه المسائل لا يعدو سوى دور استشارى، فلا يلزم الخصوم به، وقد يلجأون للقضاء المختص، ويصدر حكم على غير ما انتهت إليه تقنية الذكاء الاصطناعى[٢].

وجدير بالذكر أن المحامى يجب أن يكون محترفاً أثناء تقديم مشورته القانونية لموكله بحيث يحيط الأخير علماً بكافة جوانب النزاع والقاعدة القانونية المطبقة عليه، ونسبة صدور حكم قضائى لمصلحته، وهل يمكن تسوية النزاع عبر وسائل التسوية الودية من عدمه، وإذا كان هناك اختيارات عديدة لتسوية النزاع، فإنه يجب على المحامى بيان هذه الاختيارات ومزايا وعيوب كل منها[٣].

---

[١] Z. Jacquemin, Op.cit. p. ١٢١

[٢] P. Depuydt, La responsabilité civile de l'avocat, in X, Les responsabilités professionnelles, p.١٨

[٣] Henry et P. H□fstrossler, L'avenir de la profession d'avocat, ٢٥ février ٢٠١٨, p. ٩٢, https://justitie.belgium.be/sites/default

كما يجب على المحامى إبراز القيود التى ترد على كل حل يمكن الاعتماد عليه لتسوية النزاع، والالتزامات القانونية والإجراءات الشكلية التى يتعين على العميل أن يقوم بها، وإذا كان هناك عدم يقين الحل القضائى للنزاع، فإنه يجب على المحامى إخطار الوكيل بذلك[١].

وبناء على ذلك، يجب على المحامى أن يقدم لموكله مدى سلامة الإجراء القضائى الذى يود إتخاذه، وتحديد ما إذا كان مناسباً البحث عن آلية ودية لتسوية النزاع مع الخصم الآخر، وتقدير البنود التى يكون من المقبول التنازل عنها حتى تكون المشورة القانونية كافية لتحديد الرأى النهائى الذى سيتخذه الموكل، فضلا عن التكاليف المالية التى قد يتحمل نظير كل إجراء قد يقوم به.

ولذلك، إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى فى المرحلة السابقة على التقاضى قد تشكل إضافة حقيقية لممارسى العمل القانونى وخاصة فئة

/files/rapporttoekomstadvocatuurrapportavenirprofessiond_avocatfinal.pdf.

[١] Henry et P. H□fstrossler, Op.cit. p.١٩

المحامى والمستشار القانونى، وذلك من خلال تطبيق العدالة التنبؤية التى تسمح له بتقديم المعلومات والبيانات المناسبة للمتقاضى[١].

كما يستطيع المتقاضى تحديد مدى القدرة فى التوصل لتسوية ودية للنزاع من خلال البيانات والمعلومات التى توفرها السوابق القضائية عبر تقنية الذكاء الاصطناعى، ودون الحاجة إلى الاعتماد على الخبرة الفنية والمدنية التى يتمتع بها المحامى المختص بتقديم المشورة القانونية[٢].

وبناء على ذلك، إذا كانت تطبيقات العدالة التنبؤية ستسهم فى تقديم خدمات الاستشارة القانونية، إلا أنها لن تحل محل الذكاء البشرى، فهى تقوم بدور معاون وليس بديلاً عن القاضى البشرى. كما يجب عدم إطلاق هذه التطبيقات الذكية دون رقابة مباشرة من العنصر البشرى بحيث نضمن أنها تقدم الاستشارة القانونية التى تحمى مصالح الخصم الذى استعان بها، وبالتالى تجنب مخاطر الاستغلال التقنى وتحقيق الحيادية فى إستخدام البيانات والمعلومات التى يدلى بها الخصم[٣].

---

[١] Henry et P. H□fstrossler, Op.cit. p.٢٠

[٢] Henry et P. H□fstrossler, Op.cit. p.٢٠

[٣] Henry et P. H□fstrossler, Op.cit. p.٢٠

وبالتالى، نجاح هذه التطبيقات الذكية مرهون برقابة ومتابعة العنصر البشرى لها حتى نضمن عدم الوقوع فى مخاطر الاستغلال التقنى وضمان الحياد والشفافية فى معالجة البيانات والمعلومات التى يدلى بها الخصوم[١].

ولذلك، حلول الذكاء الاصطناعى محل المحامى لتقديم المشورة القانونية فى المشكلات القانونية التى قد يواجهها المتقاضون يفترض الإعتماد على الإحصائيات المستمدة من الخوارزميات، وهو ما يراه البعض أنه موقف محفوف بالمخاطر؛ لأن الذكاء الاصطناعى ليس جاهزاً ليحل محل الخبرة التى يتمتع بها الإنسان فى مجال المشورة القانونية[٢].

كما قد يستخدم بعض المتقاضين الاستشارات المقدمة من الذكاء الاصطناعى للاعتراض على الاستشارات التى يقدمها المحامى، وبالتالى يصبح الذكاء الاصطناعى أداة للاعتراض والتناقض بين

---

[١] B. Bruguès-Reix, Op.cit., p. ٢٨٣

[٢] E. Kestenare, Op.cit., p. ٢٧٦

المشاورات التى يقدمها ونظيرتها التى نحصل عليها من المحامى المتخصص.

ولذلك، يتخوف البعض من التوسع فى نطاق المشورات القانونية التى يقدمها الذكاء الاصطناعى لأفراد المجتمع بحيث تصبح أداة للاعتراض على المشورات التى يقدمها المحامى الذى يعتمد على خبرته الفنية والقانونية بدلا من الذكاء الاصطناعى الذى يعتمد على الإحصاءات المستمدة من الخورزاميات الخاصة بالأحكام القضائية التى سبق صدورها[١].

ومع ذلك، يرى البعض أن الذكاء الاصطناعى أداة هامة فى المجال القضائى، وتستطيع أن تؤدى دوراً كبيراً من خلال تقديم المشورات القانونية جنباً إلى جانب ما يقوم به العنصر البشرى، إلا أن ذلك لا يعنى الاستغناء عن العنصر البشرى تماماً.

[١] G. David, Le devoir de conseil de l'avocat à la lueur de la jurisprudence récente, in X, Responsabilité(s) de l'avocat, Limal, Anthemis, ٢٠١٥, p. ٣٩

ولذلك، دور الذكاء الاصطناعى يقف جنب دور العنصر البشرى فى مجال القضاء، ويعاونه على إنجاز الفصل فى القضايا خلال وقت معقول على أساس أنه إحدى حقوق الإنسان التى أكدت عليها المواثيق الدولية، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الدور المعاون أو المساعد للقاضى البشرى[١].

وبالتالى، لا يمكن الاستغناء عن العنصر البشرى الذى يباشر دوراً مهماً فى تحصيل فهم وقائع النزاع، وتطبيق القاعدة القانونية على النحو الذى يحقق التناسب بين الأثنين، وهى مسألة لا يمكن للذكاء الاصطناعى استيعابها لعدم قدرته على ذلك[٢].

المبحث الثانى

---

[١] C. Mélotte, La responsabilité professionnelle des avocats, in X, Responsabilités. Traité théorique et pratique, t. II, doss. ٢٨bis, Kluwer, ٢٠٠٥, p. ١٢

[٢] P. Schillings et J. Vermeiren, La responsabilité civile des avocats : examen de quelques questions particulières, in X, Les responsabilités professionnelles, Limal, Anthemis, ٢٠١٥, p. ٣٤٨

القواعد الأخلاقية لتسوية المنازعات المدنية عبر الذكاء الاصطناعى

تمهيد وتقسيم:

يخضع إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء لمجموعة من الضوابط الإخلاقية التى تضمن الإستخدام الأمثل لهذه التقنية، ومثال ذلك ضرورة حماية البيانات الشخصية والمبادئ التوجيهية التى نصت عليها الإتفاقيات الأوربية ذات الصلة، وبناء على ذلك تنقسم دراسة هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتى:

المطلب الأول ــ ضرورة حماية البيانات الشخصية

المطلب الثانى ــ المبادئ التوجيهية ذات الصلة

المطلب الأول

ضرورة حماية البيانات الشخصية

تقسيم:

تنقسم دراسة هذا المطلب إلى الفروع الآتية:

الفرع الأول ــ إنشاء قاعدة البيانات الضخمة

الفرع الثانى ــ ضابط حماية البيانات الشخصية

الفرع الثالث ــ دور الشركات التكنولوجية المتخصصة

الفرع الرابع ــ البيانات المفتوحة ذات الصلة بالقرارات القضائية فى النظم القضائية الأوربية

الفرع الأول

إنشاء قاعدة البيانات الضخمة

تتعدد القواعد اللازمة لحماية المتقاضى فى مجال الخدمات القانونية والقضائية التى يجرى تقديمها بواسطة تقنية الذكاء الاصطناعى على أساس أن المتقاضى طرف ضعيف ويجب حمايته من خلال قواعد الشفافية وضمان حرية الاختيار بين الإلتجاء إلى القاضى البشرى أو نظيره الاصطناعى[١].

[١] H. Jacquemin, Protection du consommateur et numérique en droits européen et belge, Vulnérabilités et droits dans l'environnement numérique, coll. de la Faculté de droit de l'UNamur, Bruxelles, Larcier, ٢٠١٨, p. ٢٣٧

وإذا كان المتقاضى لا يعرف حكم القانون فى النزاع القائم مما يجب معه الإلتجاء إلى المحامى، فإن وجود التقنيات الحديثة ومنها الذكاء الإصطناعى يجعل المتقاضى أكثر ضعفاً بسبب نقص معرفته حول مقتضيات هذه التقنيات الحديثة، فضعف المتقاضى يظهر من ناحيتين، ناحية حكم القانون وناحية علاقته بإستخدام التقنيات الحديثة[١].

وبناء على ذلك، يجب أن يكون اختيار المتقاضى للخدمات القضائية عبر تقنية الذكاء الاصطناعى مجانياً، وألا يكون محلاً لممارسات غير عادلة أو إحتيالية، فقد يخشى المتقاضى تقنية الذكاء الاصطناعى فى حالة تزويده بقرارات المحاكم التى تتبنى اتجاه معين فى مسألة تنازعية، وهذا على عكس ما يتحلى به القاضى البشرى من سلطة تقديرية للحكم فى النزاع على ضوء الظروف والملابسات التى تحيط بكل نزاع[٢].

ولذلك، يجب على التشريعات أن تتبنى التدابير القانونية والتنظيمية التى تهدف إلى حماية المتقاضى إلكترونياً فى نطاق

---

[١] H. Jacquemin Op.cit., p. ٢٣٧

[٢] H. Jacquemin, Op.cit., p. ٢٣٧

الخدمات القانونية المقدمة عبر الذكاء الاصطناعى عبر توفير ضمانات الشفافية والمساواة[١].

وبناء على ذلك، يجب على الجهات القائمة على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعى أن تقدم كافة المعلومات الكافية عن هذه التقنيات للمتقاضى وبصورة واضحة ومفهومة، وهو ذات ما ينطبق على كافة التعاقدات التى تجرى عن بعد، بما فى ذلك الخدمات القضائية المقدمة عبر تقنية الذكاء الاصطناعى[٢].

ويثور التساؤل عن ما إذا كان يجب أن تكون المعلومات متضمنة أحكام قضائية تتعلق بالمعالجة الإلكترونية لوقائع النزاع حتى يستطيع المتقاضى إجراء العمليات الذهنية واللازمة لإتخاذ القرار النهائى بشأن إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى من عدمه فى الخدمات القضائية، وبناء على ذلك، يجب أن تكون المعلومات خاصة بالعناصر الأساسية للخدمة القضائية ووسائل الإتصال الإلكترونى المتاحة، وذلك كله فى

---

[١] Katz, Daniel Martin et al. A General Approach for Predicting the Behavior of the Supreme, op.cit. p.٢٢

[٢] H. Jacquemin, op.cit. p. ١٥٠

ضوء الممارسات التجارية الشريفة، والتى لا تتضمن أى صورة من صور الإتجار غير الأخلاقى بهذه المعلومات[١].

ولما كانت تقنية الذكاء الاصطناعى المستخدمة فى مجال القضاء تحمل فى طياتها منتجاً معقداً فنياً بالنسبة للمتقاضى، فإنه يجب على المتخصص تقديم هذه الخدمة مصحوباً بالمعلومات الدقيقة والوافية حتى يستطيع المتقاضى إتخاذ القرار السليم لمدى الاستعانة بهذه التقنيات من عدمه[٢]، وهو ما يجب القيام به فى كافة حالات إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء، وخاصة لما يكون التدخل البشرى غير موجود، أو موجود بصورة هامشية، فضلا عن إخطار المتقاضى بالمخاطر التى قد يتعرضون لها فى حالة إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى، ومثال ذلك الإعتداء الإلكترونى على بياناتهم ومعلوماتهم الشخصية[٣].

أولا ــ إنشاء قاعدة البيانات الضخمة:

---

[١] H. Jacquemin, Op.cit., p. ١٤١

[٢] C. barbaro, Y. meneceur, op.cit. p.٢٥

[٣] H. Jacquemin, Op.cit. p. ١٤٢

يعد إنشاء قاعدة بيانات ضخمة أحد المقتضيات الجوهرية لإستخدام الذكاء الاصطناعى فى مرفق القضاء، وكمعاون للقاضى فى إنهاء بعض المنازعات التى قد تحدث بين أفراد المجتمع، بل لا نبالغ القول أن إنشاء هذه القاعدة هى جوهر إستخدام الذكاء الاصطناعى فى مجال القانون بصفة عامة والقضاء بصفة خاصة[١].

وتشتمل قاعدة البيانات على العديد من العناصر الجوهرية، ومثال ذلك:

١ــ الجريدة الرسمية التى تحوى التشريعات الموضوعية والإجرائية التى يجرى تطبيق حكمها على المنازعات.

٢ــ السوابق القضائية والأحكام القضائية التى سبق صدورها عن القضاء ليجرى إنزال حكمها على القضايا المستقبلية[٢].

فضلا عما سبق، المؤلفات الفقهية التى تمتلكها الجهات العامة والخاصة، والتى تتعلق بالمنازعات، قد يكون لها دوراً جوهرياً فى

---

[١] R. Sève, La justice prédictive, coll. Archives de philosophie du droit, t. ٦٠, Paris, Dalloz, ٢٠١٨, p.٤١٢

[٢] van den Branden, Les robots à l'assaut de la justice, Bruxelles, Bruylant, ٢٠١٩, p.١٦٢

صياغة قاعدة البيانات التى قد يجرى إستخدامها لإعداد وتجهيز تقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء. وتتميز هذه المؤلفات الفقهية بتحليل القواعد القانونية وبيان أحكامها بصورة دقيقة حتى تستطيع تقنية الذكاء الاصطناعى إنزال حكمها على المنازعات، وذلك بفضل الأحكام القضائية التى قد تتضمنها هذه المؤلفات، وتكون غير منشورة على المواقع المتخصصة بنشر الأحكام القضائية[١].

ولا يخفى على أحد أهمية هذه المؤلفات الفقهية التى قد تسهم فى توقع نتيجة النزاع الذى يجرى حله من خلال تقنية الذكاء الاصطناعى، أو على الأقل تقييم درجة اليقين القضائى عبر الإحالة للسوابق القضائية المخرنة على النظام المعلوماتى سواء كانت هذه السوابق فى صالح الأطراف المتنازعة أم لا[٢].

والمعلومات والبيانات المستمدة من السوابق القضائية يجب أن تكون متاحة لكافة أفراد المجتمع، وبصورة مجانية تماشياً مع حكم

---

[١] R. Sève, La justice prédictive, coll. Archives de philosophie du droit, t. ٦٠, Paris, Dalloz, ٢٠١٨, p.٤١٢

[٢] van den Branden, Op.cit. p.١٦٢

المادة ١٤٩ من الدستور الفرنسى، والتى تضمن وصول أفراد المجتمع لهذه الأحكام القضائية دون تمييز[١].

وتطبيقا لذلك، أضحت قاعدة البيانات المتاحة لكل أفراد المجتمع، والتى تتضمن سوابق قضائية مستقرة على المستوى الأوربى بحيث طبقته كافة الدول الاوربية، وقضاة المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان بحيث يجوز الوصول للسوابق القضائية والأحكام الصادرة عن القضاء الأوربى بكل حرية ومن خلال المواقع الإلكترونية المتاحة على الانترنت[٢].

فضلاً عما سبق، أصدر المشرع الفرنسى القانون رقم ١٣٢١ لسنة ٢٠١٦ فى ٧ أكتوبر ٢٠١٦ ليؤكد على ضرورة إتاحة نسخة من

---

[١] van den Branden, Op.cit. p.١٦٣

[٢] Les arrêts de la Cour européenne des droits de l'homme sont intégralement accessibles sur la plateforme https://hudoc.echr.coe.int/. La jurisprudence du Conseil d'État est accessible à l'adresse http://www.raadvst-consetat.be/

الأحكام القضائية على الموقع الإلكترونى للمحاكم الفرنسية حتى يكون لكافة أفراد المجتمع الإطلاع عليها[١].

وفى بلجيكا، صدر مرسوم ملكى لينظم إتاحة البيانات والمعلومات القضائية من خلال تبنى قاعدة البيانات المفتوحة، أى التى لا يقيدها شئ بحيث يجرى نشر كافة الأحكام والقرارات القضائية شريطة إخفاء المعلومات الشخصية بأطراف النزاع القضائى، فضمان خصوصية المتقاضين يوجب عدم إتاحة بياناتهم الشخصية لأفراد المجتمع، والإكتفاء بإتاحة المعلومة الخاصة بالقاعدة القانونية المطبقة على النزاع[٢].

ومع ذلك، يرى البعض أن إخفاء كافة البيانات الشخصية من الأحكام والقرارات القضائية قد يؤثر على بعض المعلومات الجوهرية التى يتضمنها هذا الحكم أو القرار بحيث يصعب فهمه من جانب المطلع على هذا الحكم، لذلك إخفاء الهوية الشخصية لأطراف النزاع

---

[١] MM. Mathis et Ruggieri, L'Open data des décisions de justice en France, p.١٢

[٢] Hervé Jacquemin, Jean–Benoît Hubin, Op.cit. p.٧٩

بصورة مطلقة قد ينال من جدوى قاعدة إتاحة البيانات والمعلومات لتنظيم الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء[١].

ثانيا ــ أهمية البيانات والمعلومات المتاحة:

لا يمكن الاستفادة من هذه البيانات والمعلومات بصورة حقيقية إلا إذا تم تحليلها وتفسيرها لضمان الاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعى بحيث تشمل كافة العمليات التى يقوم بها جهاز الكمبيوتر على نحو يقارب العمليات التى تقوم بها تقنية الذكاء الاصطناعى[٢].

كما يتميز الذكاء الاصطناعى بأنه يعتمد على نظام التعلم الآلى، والذى يتيح لتكنولوجيا المعلومات بالتطور المستمر بمرور الوقت، وهو ما يمكن تصور حدوثه من خلال تحليل سلوك المستخدم[٣].

الفرع الثانى

ضابط حماية البيانات الشخصية

---

[١] Ibid. p.٨٠

[٢] H. Jacquemin et A. De Streel, Op.cit. p.٦٣

[٣] Ibid. p.٦٦

يشدد المشرع الفرنسى ولوائح الاتحاد الأوربى على ضرورة مراعاة الحماية المقررة قانوناً للبيانات الشخصية فى حالة إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى[١]، فقانون حماية البيانات الفرنسى يحظر من إتخاذ أى قرار قضائى يكون من شأنه ترتيب آثار قانونية تتعلق بشخص ما أو يؤثر عليه بصورة كبيرة من خلال السماح بمعالجة بياناته الشخصية بصورة آلية، وهو ذات ما نصت عليه قواعد حماية البيانات الشخصية، والصادرة عن الاتحاد الأوربى[٢].

ومع ذلك، تبنى قانون الجمهورية الرقمية الفرنسى رقم ١٣٢١ لسنة ٢٠١٦ والصادر فى ٧ أكتوبر ٢٠١٦ بعض الاستثناءات الواردة على الأصل العام المنصوص عليه فى قانون حماية البيانات الفرنسى بحيث يجوز للإدارة المعنية إتخاذ قرارات بشأن شخص ما على أساس خوارزميات الذكاء الاصطناعى طالما أن القرار يتضمن إشارة صريحة لمعلومات الشخص المعنى بحيث يجوز لهذا الشخص طلب الحصول على هذه المعلومات والوصول إليها[٣].

---

[١] Laurent Dolibeau, what is the understanding or definition of AI in your jurisdiction? p.٩

[٢] Laurent Dolibeau, Op.cit. p.٩

[٣] Ibid. p.٩

كما وسع قانون البرمجة والإصلاح من أجل العدالة الفرنسى خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ من نطاق الإستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء بحيث يجرى إتاحة أحكام القضاء الفرنسى للجمهور فى صورة إلكترونية، وهو ما ثبت بموجب التعديل التشريعى الصادر بموجب المرسوم الصادر فى ٢٩ يونيو ٢٠٢٠، ويجرى نشر حوالى ٢٠ ألف قرار إدارى و١٥ ألف حكم قضائى على الانترنت من أجل الإطلاع عليها ومعرفة اتجاهات القضاء تجاه المنازعات التى تقع بين أفراد المجتمع[١].

كما يهدف المشرع الفرنسى من إتاحة إطلاع الكافة على الأحكام القضائية إلى تعزيز معرفة حكم القانون فى المنازعات التى تحدث بين أفراد المجتمع وزيادة شفافية القضاء بحيث تصل عدد الأحكام المراد نشرها إلى ثلاثة مليون حكم قضائى كل عام[٢].

---

[١] Laurent Dolibeau, Op.cit. p.١١

[٢] A.D. Reiling, Technology for Justice, how information technology can support judicial reform, op.cit. p. ١١٢

وتطبيقا لذلك، برنامج ROSS هو برنامج ذكاء اصطناعى أطلقته شركة IBM عام ٢٠١٧، وقادر على البحث فى السوابق القضائية بصورة أسرع من المحامى، وقد تم تصميم هذا البرنامج كأول محام ذى ذكاء اصطناعى فى العالم من أجل فهم اللغة القانونية وتقديم إجابات للمسائل القانونية[١]، ومع ذلك تم وقف العمل بهذا البرنامج التقنى بسبب دعوى قضائية تم رفعها على مالكى هذا البرنامج فى مايو ٢٠٢٠ على أساس سرقته للبيانات الشخصية وبيانات ملكيتهم لأموالهم، والتأثير على قدرة الشركة على جذب المستثمرين الجدد، وهو ما دفع مالكى هذا البرنامج إلى إعلان انتهاء خدمات البرنامج فى ٣١ يناير ٢٠٢١[٢].

وفى فرنسا، توجد دعاوى قضائية معروضة على القضاء الفرنسى بين نقابة المحامين الفرنسية وصاحب محرك البحث الثانونية Doctrine.fr والمتخصص فى تجميع أحكام القضاء الفرنسى وتقديمها لكافة العاملين فى المجال القانونى، وتستند هذه الدعاوى القضائية على إتهام محرك البحث القانونى بإستخدام وسائل غير قانونية للحصول على البيانات الشخصية للمحامين دون علمهم، والتلاعب بها. فضلا

---

[١] Laurent Dolibeau, Op.cit. p.١١

[٢] Ibid. p.١١

عما سبق، تم تقديم شكوى أخرى للهيئة الفرنسية لحماية البيانات بشأن إساءة إستخدام المعلومات الشخصية للممارسين القانونيين من جانب محرك البحث القانونى[١].

وقد يكون إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى محدوداً بسبب نقص البيانات التى تقبل الإستخدام بصورة مفتوحة بسبب التأثير الكبير لتقنية الذكاء الاصطناعى على المحامين، فلا يستطيع المحامى قراءة ملايين الصفحات فى وقت محدود عكس أى إنسان، فلا يستطيع أى إنسان أن يملك ذاكرة مثل ذاكرة الذكاء الاصطناعى[٢]، وهو ما تدعمه طبيعة النظام القانونى الفرنسى التى تختلف عن النظام الأنجلوأمريكى، فالقضاة الفرنسيون لا يعتمدون على القرارات القضائية السابقة فى القضايا التى قد تعرض عليهم فى المستقبل[٣]. ولا ينال من ذلك القول بأن أحكام محكمة النقض تتمتع بقوة إلزامية للمحاكم الأدنى درجة، لأن هذه القوة أدبية، فيجوز للمحاكم الأدنى درجة أن تقضى على خلاف ذلك طالما كان حكمها متفقاً مع صحيح القانون.

---

[١] Aletras N, Tsarapatsanis D, Preoţiuc-Pietro D, Lampos V. ٢٠١٦. op.cit. p.٣٥

[٢] Laurent Dolibeau, Op.cit. p.١٢

[٣] Ibid.p.١٢

وبناء على ذلك، يتوقف نجاح تقنية الذكاء الاصطناعى فى تحقيق هدفها القائم على سرعة الفصل فى المنازعات التى قد تقع بين أفراد المجتمع على تدفق البيانات والمعلومات، فقد أدرك المشرع الفرنسى والأوربى العلاقة الوثيقة بين تقنية الذكاء الاصطناعى وتدفق البيانات والمعلومات[١]. وكانت أولى إستخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعى فى المجال القضائى فى نطاق الوسائل الودية لتسوية المنازعات بحيث بمجرد الإتصال بالانترنت يمكن أن تستند طريقة حل النزاع على خوارزميات التعلم الذاتى، والتى قد تؤدى إلى ظهور شكل من أشكال العدالة الاصطناعية[٢].

وبناء على ذلك، أطلقت الحكومة الفرنسية تجربة الذكاء الاصطناعى فى مجال العدالة من خلال إصدار مرسوم تنفيذى يسمح لوزير العدل الفرنسى بإنشاء آلية تقنية لمعالجة البيانات الشخصية وصولا لخورزاميات تسمى DataJust[٣].

---

[١] Ibid.p.١٢

[٢] Ibid.p.١٣

[٣] Ibid. p.١٣

الفرع الثالث

دور الشركات التكنولوجية المتخصصة

اتفقت كافة الآراء الفقهية على ضرورة حماية المعلومات والبيانات التى يدلى بها الخصوم فى نطاق المعاجلة الإلكترونية للقضايا، وبالفعل تم إسناد هذا الدور إلى شركات تكنولوجية متخصصة فى مجال الحماية التقنية والفنية، وهو ما يسهم فى زيادة نطاق المسئولية القانونية للمحامى المتعامل مع هذه المعلومات والبيانات فى نطاق التعامل الإلكترونى للقضايا التى يجرى تسويتها عبر تقنية الذكاء الاصطناعى[١].

ويعد متطلب حماية البيانات إحدى المقتضيات الضرورية للتسوية التقنية للمنازعات بعيداً عن التدخل البشرى فى إصدار الحكم القضائى، وهو ما أكدت عليه المادة ١/٢٢ من المبادئ التوجيهية التى تبناها الإتحاد الأوربى فى هذا الشأن بحيث تنعقد المسئولية القانونية لكل شخص أخل بالحماية القانونية الواجب توافرها لإستخدام التقنيات الحديثة لتسوية المنازعات.

---

[١] H. Jacquemin, Op.cit. p. ١٤٥

ولا يعنى ذلك الإخلال بحق المتقاضى فى معرفة الأسباب التى يستند إليها قرار المحكمة الصادر فى النزاع المراد تسويته إلكترونياً، فالمادة ٢٩ من ذات المبادئ السابق الإشارة إليها تشدد على ضرورة إيضاح الخوارزميات المستخدمة لتسوية النزاع إلكترونياً بحيث تكون كافية لفهم منطوق الحكم وأسبابه من جانب الخصوم[١].

الفرع الرابع
البيانات المفتوحة ذات الصلة بالقرارات القضائية فى النظم القضائية الأوربية

يعد توفير البيانات شرطاً أساسياً لتطوير تقنية الذكاء الاصطناعى، وإتاحة أداء المهام التى قد يقوم بها القاضى البشرى قبل ذلك، وكلما زاد نطاق البيانات المتاحة، كلما زادت قدرة الذكاء

[١] Lignes directrices relatives à la prise de décision individuelle Automatisée et au profilage aux fins du règlement (UE) ٢٠١٦/٦٧٩ adoptées le ٣ octobre ٢٠١٧ et révisées le ٦ février ٢٠١٨, WP ٢٥١ rev ٠١, p.٢٨

الاصطناعى على تحسين النماذج الإلكترونية وقدرتها على التنبأ بالقرار القضائى الذى قد يصدر فى النزاع. كما يعد إتاحة البيانات المفتوحة للقرارات القضائية شرط أساسى لعمل شركات التكنولوجيا الحديثة فى المجال القانونى والعدالة التنبؤية[١].

أولاــ تعريف البيانات المفتوحة بشأن القرارات القضائية:

يقصد بالبيانات المفتوحة كمية معينة من المعلومات العامة، والتى تحتاج إلى انتشار واسع من خلال إستخدام تكنولوجيا المعلومات، ففى فرنسا اعتمدت الحكومة الفرنسية على موقع Légifrance.fr كمصدر رئيسى على شبكة الانترنت للمعلومات القانونية العامة والمعتمدة[٢].

ولا يقتصر نطاق المعلومات القانونية المتاحة على النصوص التشريعية والتنظيمية فحسب، بل تشتمل على السوابق القضائية وغيرها من المعلومات القانونية الهامة، وعلى الرغم من توافر هذه المعلومات

---

[١] Lupo, G.Assessing e-Justice Smartness: a new Framework for e-Justice Evaluation through Public Values, in Bolivar M. (eds.), Setting Foundations for the Creation of Public Value in Smart Cities, Springer, p٥٢

[٢] Sandefur, R. op.cit. p٣٦

على شبكة الانترنت، إلا أن الوصول إليها من خلال قاعدة البيانات التابعة Légifrance.fr يكون أكثر موثوقية من المواقع الأخرى بحيب يجوز تحميلها ومعالجتها بواسطة الكمبيوتر[١].

وتتضمن البيانات المفتوحة نشراً للبيانات والمعلومات القانونية بصورة أولية فى قاعدة بيانات الكمبيوتر، وقد تكون هذه البيانات مجمعة بصورة كلية أو جزئية مع مصادر تقنية أخرى[٢].

أما بالنسبة للحماية القانونية المقررة للبيانات الشخصية، فقد تبنت دول الإتحاد الأوربى آلية الأسماء المستعارة بحيث يجرى إستخدام أسماء غير حقيقية فى بعض المنازعات، كمنازعات الأحوال الشخصية ومنازعات الحالة العائلية، وذلك من خلال محو البيانات الصحيحة ووضع بيانات غير حقيقية تتعلق بأطراف النزاع أو أسماء الشهود أو أرقام الهوية الشخصية أو أرقام حسابات البنك وبيانات الحالة الصحية.

وبناء على ذلك، أصدر المشرع الفرنسى تشريعاً عام ٢٠١٦ ليقرر إلتزام على المحاكم القضائية بنشر أحكامها على شبكة الانترنت

---

[١] Staats, J.L.,Bowler, S. and Hiskey J.T., op.cit. p.٢٤

[٢] Lupo. G. op.cit. p.١٨

كوسيلة لنشر البيانات المفتوحة للقرارات القضائية فى كافة المنازعات التى يجرى عرضها على القضاء الفرنسى[١].

ويحقق نشر الأحكام القضائية عبر شبكة الانترنت كأحد روافد البيانات المفتوحة العديد من المزايا، ومثال ذلك:

١ــ زيادة الوعى بالنشاط القضائى وموقف القضاء من المنازعات والقضايا التى تقع بين أفراد المجتمع، ورفع مستوى النظام القضائى، وبالتالى زيادة نطاق الرقمنة للسوابق القضائية التى قد يعتمد عليها لتسوية المنازعات المستقبلية.

٢ــ طلب تفسيرات إضافية للقرارات القضائية الجديدة، والتى تختلف عن حكم السوابق القضائية المستقرة فى ذات المسألة المتنازع فيها، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال الأسباب القانونية والواقعية التى يذكرها القاضى لتأييد منطوقه حكمه الفاصل فى النزاع[٢].

---

[١] Russell, S. J., & Norvig, P. op.cit. p.٥٦

[٢] Lupo. G. op.cit. p.٢٨

كما يجب أن تكون البيانات المفتوحة شفافة وغنية بالمعلومات لكافة أفراد المجتمع حتى يكون لهم القدرة على إستخدامها للتحليل وربطها بالمنازعات التى قد تقع بين أفراد المجتمع[١].

ثانيا ــ البيانات الخاصة بأسماء الأطراف والشهود:

ضماناً لتحقيق توازن حقيقى بين الحاجة إلى قواعد البيانات المفتوحة، وضمان عدم إمكانية إعادة تحديد هوية الشخص المعنى، فلا يمكن اعتبار هذه البيانات مجهولة المصدر، بل يجب حمايتها وفقا لقواعد حماية البيانات الشخصية.

فضلا عما سبق، يجب أن تكون القرارات القضائية صادرة فى جلسة علنية وعلى ضوء احترام الحقوق الأساسية للأطراف والشهود بحيث لا تظهر أسمائهم وعناوينهم فى الحكم القضائى الصادر والمنشور على قاعدة البيانات المفتوحة. ولذلك، يجب حجب المعلومات الأخرى المتعلقة برقم الهاتف، وعنوان البريد الإلكترونى وتاريخ الميلاد وأسماء الأماكن[٢].

---

[١] Russell, S. J., & Norvig, P. op.cit. p.٤٥

[٢] Russell, S. J., & Norvig, P. op.cit. p.١٨

كما لا يجوز الكشف عن البيانات الشخصية ذات الطابع الخاص، ومثال ذلك الأصل العرقى أو الآراء السياسية والعضوية النقابية والمعتقدات الدينية والصحة البدنية أو العقلية. كما لا يجوز الكشف عن بيانات القاضى الذى أصدر الحكم، فالمحامى يهمه معرفة نتيجة الفصل فى القضية، والثابتة فى منطوق الحكم، فلا حاجة إلى العلم ببيانات القاضى الذى أصدر الحكم، فهذه ليست مسألة مفيدة للتنبؤ بالحكم الذى سيصدر فى القضية المستقبلية[١].

ثالثا ــ ضرورة توفير أمان تداول المعلومات:

يجب أن تكون المعلومات المتداولة بواسطة تقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء آمنة بحيث يجرى معالجة القرارات والبيانات القضائية من خلال إستخدام المصادر المعتمدة قانوناً لتداول هذه البيانات عبر النماذج المصممة فى بيئة تكنولوجية آمنة.

وبالتالى، تنعقد مسئولية كل شخص يجرى تداول هذه المعلومات بطريقة غير آمنة، فكافة التشريعات المحلية والدولية اتفقت على حماية

[١] Staats, J.L.,Bowler, S. and Hiskey J.T. op.cit. p.٥٢

البيانات والمعلومات التى تجرى تداولها إلكترونيا بصفة عامة وتقنية الذكاء الاصطناعى بصفة خاصة[١].

رابعاــ مبدأ الشفافية والحياد:

يعنى هذا المبدأ أن تكون طرق معالجة البيانات والمعلومات سهلة التداول بواسطة الأطراف المعنية ومفهومة لكافة أفراد المجتمع، فضلا عن السماح بإجراء عمليات تدقيق خارجية حتى نضمن تحقق هذه الشفافية والحياد والإنصاف[٢].

خامسا ــ مبدأ سيطرة المستخدم:

تماشياً مع التيسير الذى تتسم به تقنية الذكاء الاصطناعى، يجب ألا يكون إستخدام هذه التقنية بصورة توجيهية بحيث يكون للمستخدم السيطرة الكاملة على إستخدام هذه التقنية من خلال الاختيارات التى تتيحها هذه التقنية[٣].

---

[١] Laurent Dolibeau, Op.cit. p.١٣

[٢] L. Julia. Op.cit. p. ١٢٣

[٣] Laurent Dolibeau, Op.cit. p.١٣

وقد تضمن ميثاق الاتحاد الأوربى المبادئ والقواعد التى تحكم إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى فى النظم القضائية، وخاصة تلك التقنيات التى تتاول القرارات والبيانات القضائية[١]. وقد كان لنقابة المحامين الفرنسية دوراً كبيراً لحسن فهم الذكاء الاصطناعى فى مجال فض وإنهاء المنازعات، فقد شاركت هذه النقابة فى العديد من مؤتمرات حول الذكاء الاصطناعى ومخاطره على البيانات والمعلومات التى يجرى تداولها فى هذا الخصوص[٢].

وفى نوفمبر ٢٠١٨، قدمت نقابة المحامين الفرنسية مقترحات تهدف إلى ضمان المساواة بين أفراد المجتمع فى الوصول إلى قرارات وأحكام القضاء الفرنسى بين المحامين والأشخاص الذين يتولون مهمة الإنهاء الودى للمنازعات، كالصلح وغيره.

فضلاً عن المساواة بين المحامين كافة للوصول إلى قرارات المحكمة لمنع المنافسة غير العادلة شركات المحاماة الكبيرة والصغيرة

---

[١] Ibid.p.١٣

[٢] F. raso, H. hillgosss, v. krishnamurthy, C. bavitz, L. kim, op.cit. p.٨

لضمان المساواة فى الوصول للمعلومات والبيانات التى يجرى تداولها فى نطاق تقنيات الذكاء الاصطناعى[١].

كما وقع رئيس محكمة النقض الفرنسية ورئيس المجلس الوطنى لتقنية الذكاء الاصطناعى إعلان مشترك فى ٢٥ مارس ٢٠١٨ متضمناً النقاط الآتية:

١ــ تكليف محكمة النقض بجمع قرارات القضاء الفرنسى وإتاحتها على قاعدة بيانات واحدة تتضمن كافة القرارات القضائية الصادرة عن القضاء الفرنسى وإتاحتها للجمهور[٢].

٢ــ إشراك محكمة النقض ومحاكم الدرجة الأولى والاستئناف لتنظم إستخدام قاعدة البيانات المتضمنة قرارات المحاكم، ورقابة هذا الإستخدام حتى يكون مشروعاً.

٣ــ إنشاء هيئة عامة لتتولى مسئولية تنظيم إستخدام الخورزاميات لمعالجة قاعدة البيانات المتضمنة قرارات القضاء الفرنسى وإعادة إستخدامها للمعلومات الواردة فيها[١].

---

[١] Laurent Dolibeau, Op.cit. p.١٤

[٢] Ibid.p.١٤

وحفاظاً على سرية البيانات والمعلومات التى يجرى إستخدامها فى نطاق الذكاء الاصطناعى، عقدت محكمة النقض الفرنسية اجتماعاً عام ٢٠١٩ لاستضافة المختصين فى مجال تكنولوجيا المعلومات لتكون مهمتها الأساسية تحديد البيانات المراد تسميتها بأسماء مستعارة قبل نشر أحكام محكمة النقض على موقعها الإلكترونى وإتاحتها للجمهور[٢].

وبالتالى، تحقيق التوازن بين حق الجمهور فى الإطلاع على الأحكام القضائية وما تحويه من معلومات قد يحتاجها المتنازعين فى المنازعات التى قد تحدث بينهما فى المستقبل من ناحية، والحق فى الخصوصية والحفاظ على سرية البيانات والمعلومات التى قد تتضمنها هذه الأحكام[٣].

وبناء على ذلك، تشغل محكمة النقض مكانة الصدارة على مستوى الإتحاد الأوربى من حيث إستخدام الأسم المستعار فى أحكام

---

[١] Ibid. Op.cit. p.١٤

[٢] Ibid.p.١٥

[٣] Ibid. p.١٥

القضاء الفرنسى فى نطاق تقنية الذكاء الاصطناعى كآلية مستحدثة للفصل فى المنازعات التى قد تقع بين أفراد المجتمع[١].

كما قام مجلس نقابات المحامين الأوربية وجمعيات القانون فى أوربا، وهى تجمع نقابات المحامين فى ٣٢ دولة أوربية بمهمة نشر المبادئ الأساسية حول الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعى عام ٢٠٢٠[٢].

خامسا ــ حظر الممارسات التجارية غير المشروعة:

يرى البعض أنه لا يجب أن يكون إستخدام الذكاء الاصطناعى فى مجال الخدمات القضائية مؤدياً للحد من حرية الاختيار المخولة للمتقاضى بحيث يكون ضحية لممارسة تجارية غير مشروعة[٣]، وهو ما يمكن تبريره بأنه يجب أن يكون المتقاضى حر فى اختياراته القضائية من خلال إتاحة كافة المعلومات والبيانات الخاصة بحكم القانون فى

---

[١] Ibid. p.١٥

٢ Fuso Jovia Boahemaa, The impact of artificial intelligence on justice systems, op.cit. p.٢٣

[٣] Th. Tombal, op.cit. p. ٥٣١

النزاع القائم حتى يستطيع المتقاضى الوصول لقراره الصحيح بشأن الإلتجاء إلى هذه التقنيات من عدمه[١].

وبناء على ذلك، يجب تعزيز ثقة المتقاضى فى تقنيات الذكاء الاصطناعى المستخدمة فى مجال القضاء، وذلك من خلال توفير الشفافية فى إستخدام هذه التقنيات بحيث لا يجوز التعرض للمتقاضى من خلال توفير الحياد والموثوقية فى البيانات والمعلومات التى يجرى إستخدامها بواسطة هذه التقنيات[٢].

كما يجب أن تكون المعلومات والبيانات المستخدمة لتحرير حكم القضاء كافية حتى يستطيع الطعن على هذا الحكم لو لزم الأمر، وهو ما يضمن تحقيق مبدأ التقاضى على درجتين[٣].

كما يجب على الشركات التى تباشر نشاطاً فى مجال الخدمات القضائية المقدمة عبر تقنية الذكاء الاصطناعى ألا تباشر نشاطاً تجارياً

---

[١] Ibid. p. ٥٣١

[٢] Ibid. p.٥٣١

[٣] D.L DALKE, Can Computer Replace Lawyers, Mediators and Judges? Op.cit. p.٣

غير مشروع تجاه مستخدمى هذه الخدمات، وبالتالى إذا لم تراع هذه الشركات العدالة أثناء تقديم خدماتها لكافة أفراد المجتمع، فتكون خالفت إلتزامها الخاص بحظر الممارسات التجارية غير المشروعة، والتى يمنعها المشرع[١]، وهو ذات ما نصت عليه المواد ٩٧ حتى ٩٩ من القانون الاقتصادى الفرنسى، والذى يتشابه مع الالتزام بالعلم المنصوص عليها فى المادة ٤٥ من ذات القانون، والتى تعاقب على الممارسات التجارية المضللة، والتى تتضمن تقديم خدمات بصورة غير عادلة[٢].

سادسا ــ ضمان الحياد لتقديم الخدمات التقنية عبر الذكاء الاصطناعى:

حفاظاً على سرية البيانات والمعلومات التى يدلى بها الخصوم أثناء مباشرة الخدمات القضائية المقدمة عبر تقنية الذكاء الاصطناعى، يجب أن يكون هناك شخص محايد عن الخصوم والمحكمة ليتولى مهمة التصديق على البيانات والمعلومات التى يجرى تداولها عبر تقنية الذكاء الاصطناعى[٣].

---

[١] H. Jacquemin, Op.cit. p. ١٤٣

[٢] Laurent Dolibeau, Op.cit. p.١٢

[٣] Th. Tombal, Op.cit. p. ٥٣١

وتتجلى أهمية هذا الشخص المحايد فى تقليل احتمال الخطأ إلى أقل درجة ممكنة وآمنة على البيانات الشخصية بحيث يكون تأثير هذا الخطر على مصالح وحقوق الشخص المعنى محدودة[١]. ويجب الحصول على هذه الخدمات بصورة كاملة من جانب كل شخص دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الآراء السياسية او المعتقدات الدينية تطبيقا للمساواة بين أفراد المجتمع للحصول على الخدمات القضائية المقدمة عبر تقنية الذكاء الاصطناعى[٢]، وسوف نتعرض بالتفصيل لهذا المبدأ فى المطلب القادم.

المطلب الثانى

المبادئ التوجيهية ذات الصلة

يجب أن تكون تقنيات الذكاء الاصطناعى مقبولة من الناحية الإجتماعية، وهو ما لا يمكن تصور حدوثه إلا إذا تم مراعاة اعتبارات أخلاقية معينة، ولذلك تتفق التقارير والدراسات العلمية المختلفة، والمعنية بإستخدام الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء على ضرورة

---

[١] Ibid.p. ٥٣١

[٢] Ibid.p. ٥٣١

تبنى المبادئ التوجيهية العامة، والتى تقوم على مبدأين أساسين لإستخدام الذكاء الاصطناعى فى خدمة البشر[١]:

١ــ المساواة والإنصاف الذى يطبق على جميع الخوارزميات المستخدمة لتسيير تقنية الذكاء الاصطناعى بحيث نضمن التأكد من أن مصالح المستخدمين محل اعتبار أثناء نظر وتحقيق النزاع.

٢ــ اليقظة والاهتمام أثناء إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى بحيث لا نعتمد بصورة كبيرة على هذه التقنية، وقصرها على بعض القضايا والمنازعات صغيرة القيمة[٢].

كما أعتمد الإتحاد الأوربى على مبادئ الثقة وعدم التمييز مصحوباً بإحترام الحقوق الأساسية تجاه إستخدامات تقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء. وبناء على ذلك، تعهدت المفوضية الأوروبية بتبنى إطار عمل لتطوير تقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء وصولاً لتقنية تتسم بالكفاءة واحترام القوانين والمبادئ والقيم الأساسية للإتحاد الأوربى[٣].

---

[١] Laurent Dolibeau, what is the understanding or definition of AI in your jurisdiction? p.٦

[٢] Laurent Dolibeau, Op.cit. p.٧

[٣] Laurent Dolibeau, Op.cit. p.٨

ولذلك، شكل الاتحاد الأوربى فريق خبراء لنشر إرشادات إستخدام الذكاء الاصطناعى فى أبريل ٢٠١٩، وذلك على النحو الآتى:

١ــ رقابة ومتابعة العنصر البشرى

٢ــ الدعم الفني

٣ــ الخصوصية وإدارة البيانات الشخصية

٤ــ الشفافية

٥ــ التنوع وعدم التمييز

٦ــ المسئولية[١].

وتنفيذاً لهذه الإرشادات، أطلقت المفوضية الأوربية استراتيجية البيانات الأوربية حول الذكاء الاصطناعى كنهج أوربى لدعم الثقة وعدم التمييز بين أفراد المجتمع، وهو ما يحتاج إلى تعديل التشريعات القائمة وإصدار تشريعات جديدة لمعالجة تقنية الذكاء الاصطناعى ومواكبة التطورات التكنولوجية المتوقعة[٢].

أولا ــ القواعد الأخلاقية والذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء:

---

[١] Ibid.p.٨

[٢] Ibid. p.١٢

برزت محاولات كثيرة لصياغة قواعد أخلاقية لتسرى على إستخدام الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء، فلا يوجد جدال حول كيفية قدرة النظام القضائى على الاعتماد على التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وإنما تثور الصعوبات حول ضوابط إستخدام هذه التقنيات فى مجال القضاء[١].

وإذا كان إستخدام الذكاء الاصطناعى من أجل رفع كفاءة النظام القضائى وزيادة الاهتمام بحقوق الإنسان، إلا أنه يجب ألا تكون على حساب تحقيق العدالة، وبناء على ذلك صدر الميثاق الأخلاقى الأوربى بشأن إستخدام الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء[٢].

وقد تبنى الميثاق الأوربى مجموعة من المبادئ الأساسية التى تحكم تقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء حتى يكون إستخدام هذه التقنيات فعالة ومحققة غايتها الجوهرية القائمة على سرعة الفصل فى النزاع[٣].

المبدأ الأول ــ احترام الحقوق الأساسية لأفراد المجتمع

---

[١] Hervé Jacquemin, Jean–Benoît Hubin, Op.cit., p.٨٨

[٢] Ibid. p.٨٨

[٣] Ibid. p.٨٨

المبدأ الثانى ــ عدم التمييز بين أفراد المجتمع

المبدأ الثالث ــ الجودة والأمن لاحترام الخصوصية

المبدأ الرابع ــ الشفافية والحيادية

المبدأ الخامس ــ الإشراف على الإجراءات القضائية المميكنة

وقد تأكدت هذه المبادئ فى صورة توصيات تتعلق بالسياسات الواجب إتباعها من جانب السلطات العامة وأعضاء المجتمع المدنى (الشركات، المواطنون)، وذلك على النحو الآتى:

١ــ تعزيز مسألة تعليم جميع الأطراف المشاركة فى معرفة وفهم الخوارزميات المستخدمة فى تقنية الذكاء الاصطناعى، ومثال ذلك المحامى والقاضى وموظفى المحكمة وأفراد المجتمع.

٢ــ ضمان فهم الأطراف المعنية نظم الخوارزميات، وذلك من خلال تعزيز الحقوق الإجرائية القائمة على ضوء هذه المستجدات التكنولوجية الحديثة[١].

٣ــ رفع كفاءة نظام الخوارزميات لضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية ومنع التمييز بين أفراد المجتمع دون وجه حق.

---

[١] Laurent Dolibeau, p.٧

٤ــ إنشاء منصات على المستوى الداخلى للدولة لمراجعة الخورزاميات وتحديثها على النحو الذى يتماشى مع التغيرات التى تحدث فى نطاق المنازعات التى قد تقع بين أفراد المجتمع[١].

وقد اتفقت هذه الارشادات على مجموعة المعايير التى يجب إحترامها لإتخاذ قرار قضائى بناء على خوارزميات الذكاء الاصطناعى، وهى:

١ــ الشفافية

٢ــ الوضوح

٣ــ الإستخدام الفعلى للإجراء بصورة كاملة

٤ــ المساواة فى المعاملة الإجرائية، فلا يجوز معاملة أى فرد بصورة مختلفة عن غيره[٢].

وفى أبريل ٢٠١٨، وقعت الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوربى إعلاناً بعنوان "التعاون فى مجال الذكاء الاصطناعى" بحيث اتفقت كافة الدول على الاستثمار فى مجال الذكاء الاصطناعى، وإنشاء سوق رقمية

---

[١] Ibid.Op.cit. p.٧

[٢] Ibid.p.٧

واحدة، وهو ما يمكن تصور حدوثه من خلال تبنى السياسات التى تتسق مع تحقيق أكبر استفادة من الفرص التى يوفرها الذكاء الاصطناعى، وهو ما يشكل دعوة صريحة للإستفادة من الذكاء الاصطناعى فى مجال الخدمات العامة، ومن ذلك خدمة العدالة القضائية، فقد أطلق المجلس الأوربى الميثاق الأخلاقى بشأن إستخدام الذكاء الاصطناعى فى النظم القضائية المختلفة[١].

وتهدف المبادئ التى تبنتها الاتفاقية الأوربية فى مجال إستخدام الذكاء الاصطناعى فى مجال العدالة إلى ضمان احترام الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان واتفاقية حماية البيانات الشخصية من خلال التأكد أن الذكاء الاصطناعى يحترم مبادئ الشفافية والحياد والمساواة. فضلا عما سبق، يجب إخضاع احترام هذه المبادئ للمراجعة المستمرة ضماناً لتحسين الخدمات القضائية المقدمة عبر تقنية الذكاء الاصطناعى وتطويرها بصورة مستمرة على ضوء التطورات المتلاحقة للتكنولوجيا الحديثة[٢].

---

[١] Sandefur, R. op.cit. p.٢٥

[٢] Russell, S. J., & Norvig, P. op.cit. p.٢١

١ــ احترام الحقوق الأساسية: يجب أن يكون تصميم وتنفيذ الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء متوافقاً مع الحقوق الأساسية لأفراد المجتمع، والتى نصت عليها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ومثال ذلك الحق فى المساواة والحق فى محاكمة عادلة وخلال وقت معقول.

٢ــ عدم التمييز بين أفراد المجتمع للحصول على الخدمات القضائية عبر تقنية الذكاء الاصطناعى أيا سبب هذا التمييز[١].

٣ الجودة والأمن لإحترام الخصوصية، وذلك فى نطاق المعالجة الإلكترونية للقرارات والبيانات والمعلومات التى يجرى تداولها عبر تقنية الذكاء الاصطناعى، وهو ما يمكن تصور حدوثه فى حالة إستخدام المصادر والبيانات المتداولة عبر نماذج يجرى وضعها بطريقة تكنولوجية آمنة.

[١] Staats, J.L.,Bowler, S. and Hiskey J.T. op.cit. p.٣٦

٤ــ مبدأ الشفافية والحياد والإنصاف، وهو ما يمكن تصور حدوثه من خلال المعالجة الإلكترونية للبيانات والمعلومات القانونية والقضائية بطريقة سهلة ومفهومة[١].

٥ــ مبدأ سيطرة المستخدم، ويقصد بهذا المبدأ أن مستخدم تقنية الذكاء الاصطناعى هو المسيطر الوحيد بحيث يتحكم بصورة مطلقة فى كافة المعلومات والبيانات التى يجرى إدخالها على النظام التقنى وصولاً للنتيجة النهائية الثابت بموجب الحكم الفاصل فى النزاع[٢].

ثانيا ــ موقف المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان:

أكدت المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان على أن أكبر المعوقات التى قد تواجه إستخدام الذكاء الاصطناعى فى النظم القضائية هى مراعاة الحقوق والمبادئ الأساسية والمنصوص عليها فى الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، ومثال ذلك الحق فى محاكمة عادلة والحق فى فى عرض القضية على القاضى الطبيعى والحق فى محكمة مستقلة ومحايدة والمساواة فى الطلبات والدفوع والإجراءات القضائية.

---

[١] Russell, S. J., & Norvig, P. op.cit. p.٨٦

[٢] Lupo, G. op.cit. p.٢٥

فضلا عما سبق، مراعاة الحق فى الخصوصية وعدم الإعتداء على الحق فى الحياة الخاصة من خلال منع التعرض للبيانات والمعلومات التى يجرى تداولها عبر تقنية الذكاء الاصطناعى[١]. وتطبيقا لذلك، صدر حكم من المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان فى قضية Vernes ضد فرنسا، والذى أبطل إجراءات التقاضى التى جرى مباشرتها عبر تقنية الذكاء الاصطناعى لعدم مراعاة ضوابط المحاكمة القضائية الصحيحة، والمنصوص عليها فى المادة ١/٦ من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، وخاصة الحق فى جلسة علنية وعدم حياد الجهة القضائية التى تعاملت مع خصوم الدعوى بحيث عدم مراعاة ضابط الجلسات العلنية، فإن الحق فى محاكمة عادلة لم يتحقق، وبالتالى الإجراءات القضائية التى تمت بواسطة تقنية الذكاء الاصطناعى لم تكن صحيحة[٢].

ثالثا ــ الميثاق الأخلاقى الأوربى حول إستخدام الذكاء الاصطناعى فى النظم القضائية:

---

[١] European ethical Charter on the use of Artificial Intelligence in judicial systems and their environment, CEJEP, §٨, p. ١٥

[٢] Vernes v. France, nº ٣٠١٨٣/٠٦, ECHR, ٢٠ January ٢٠١١

تبنى هذا الميثاق ٥ مبادئ أساسية لتسرى على أدوات الذكاء الاصطناعى والمستخدمة فى إصدار القرارات القضائية ومعالجة البيانات القضائية إلكترونياً المقدمة من الخصوم.

وإذا كان إستخدام هذه الأدوات الحديثة فى النظم القضائية يهدف إلى رفع كفاءة مرفق القضاء، وتحسين أدائه لوظائفه، إلا أنه لا يجب أن يكون ذلك على حساب الاعتبارات المتعلقة بالحقوق الأساسية لأفراد المجتمع، والتى نصت عليها الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، والاتفاقية المعنية بحماية البيانات الشخصية[١].

رابعا ــ مبدأ احترام الحقوق الأساسية:

يجب أن يكون تصميم وتنفيذ أدوات الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء متوافق مع الحقوق الأساسية التى يتمتع بها أفراد المجتمع، فمعالجة القرارات والبيانات القضائية إلكترونياً يجب أن يحقق أغراض معينة، وهى مراعاة الحقوق الأساسية التى تكفلها إتفاقية الأتحاد

---

[١] Staats, J.L.,Bowler, S. and Hiskey J.T. op.cit. p.٢٥

يقصد بالحقوق الأساسية لأفراد المجتمع تلك الحقوق التى لا تتغير من مكان لآخر، ومثال ذلك الحق فى محاكمة عادلة وخلال وقت معقول

الأوربى لحقوق الإنسان وإتفاقية حماية حقوق الإنسان فى نطاق البيانات الشخصية[١].

وبالتالى، إستخدام أدوات الذكاء الاصطناعى لحل نزاع ما أو للمساعدة فى إتخاذ القرارات القضائية أو لمعاونه وتوجيه المتقاضى، فإنه يجب ألا يكون ذلك على حساب الضمانات المتعلقة بالحق فى الوصول للقاضى الطبيعى والحق فى محاكمة عادلة من خلال إتاحة وسائل الدفاع لكافة الخصوم وعدم الإخلال بحسن سير الخصومة القضائية.

فضلا عما سبق، يجب أن يكون إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى فى إطار الاحترام الكامل لمبادئ القانون واستقلال القضاء فى صدور القرارات القضائية، وبالتالى يجب ألا يكون تصميم تقنيات الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء مؤدياً لانتهاكات مباشرة أو غير مباشرة للحقوق الأساسية التى تحميها إتفاقيات حقوق الإنسان[٢].

خامسا ــ مبدأ عدم التمييز بين أفراد المجتمع:

---

[١] Ibid. p.٣٦

[٢] Russell, S. J., & Norvig, P. op.cit. p.٢٥

فى إطار الإستخدامات المختلفة لتقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء، يحظر التمييز بين أفراد المجتمع أيا كان سبب هذا التمييز سواء كان بسبب المعتقدات الدينية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو بسبب اللون أو العرق أو الجنس.

وبالتالى، يجب أن تكون إستخدامات الذكاء الاصطناعى متاحة لكافة أفراد المجتمع دون تمييز، وأن تكون آليات هذا الذكاء مؤيدة لعدم التمييز من خلال إتاحة التحليلات التقنية التى تكافح كافة صور التمييز بين أفراد المجتمع دون وجه حق[١].

سادسا ــ مبدأ الجودة والأمن المعلوماتى:

يجب إتاحة تقنيات الذكاء الاصطناعى فى بيئة تكنولوجية آمنة من خلال توفير أمن وسلامة للمعلومات والبيانات التى يجرى تداولها عبر هذه التقنيات الحديثة وإستخدام مصادر وبيانات موثقة فيها، وهو ما يمكن تصور حدوثه من خلال تصميم نماذج التعليم الآلى التى يجرى صياغتها من خلال الاستعانة بخبرة المهنيين القانونيين كالقضاة والنيابة

[١] Staats, J.L.,Bowler, S. and Hiskey J.T. op.cit. p.٣٦

العامة والمحامون والباحثين فى مجال العلوم القانونية والاجتماعية كعلم الاقتصاد والاجتماع والفلسفة[1].

كما يجب حفظ النماذج والخوارزميات التى يجرى إنشاؤها وتنفيذها فى بيئات آمنة لضمان سلامة النظام التقنى فى مجال القضاء من خلال منع أى تعديل لتغيير محتوى القرار الذى يجرى تجهيزه وفقا لتقنية الذكاء الاصطناعى.

سابعا ــ مبدأ الشفافية والحياد والإنصاف:

يقصد بهذا المبدأ أن طرق معالجة البيانات والمعلومات سهل الوصول إليها من جانب المستخدم ومفهومة.

ثامنا ــ مبدأ سيطرة المستخدم:

يقصد بهذا المبدأ أن المستخدم عالم بالجهات الفعالة فى نطاق تقنيات الذكاء الاصطناعى، ويملك السيطرة الكاملة على الخيارات

[1] Lupo, G. op.cit. p.٣٩

المتاحة بحيث تزيد استقلالية المستخدم وعدم تقييده بأدوات وخدمات معينة فى هذا النطاق التقني المتطور[١].

كما يجب أن يكون القاضى البشرى قادر فى أى وقت على مراجعة القرارات القضائية والبيانات التى تم إستخدامها فى مجال الذكاء الاصطناعى بحيث نضمن الاستمرارية لهذه التقنية الحديثة.

كما يجب إحاطة المستخدم بالحلول التى يقدمها الذكاء الاصطناعى وبصورة واضحة ومفهومة من خلال إتاحة الخيارات المختلفة أمامه، وأن يكون أمامه المشورة القانونية الكاملة والحق فى الوصول للمحكمة فى أى وقت، وإبلاغه بالمعلومات القضائية بصورة مسبقة على المعالجة القضائية لنزاعه عبر تقنية الذكاء الاصطناعى، وحقهم فى الاعتراض على القرار القضائى الصادر[٢].

تاسعاــ علانية الجلسات:

يجب ألا تكون آليات الذكاء الاصطناعى مانعاً من انعقاد الجلسات بصورة علنية حتى يستطيع أفراد المجتمع من مراعاة الجلسات، وما

---

[١] Sandefur, R. op.cit. p.٥٤

[٢] Sandefur, R. op.cit. p.٤٩

يحدث فيها من إجراءات حتى يطمئن من مراعاة الأحكام القانونية المنظمة لصحة الإجراءات القضائية.

عاشراً ــ نزاهة القاضى واستقلاله:

يجب ألا تكون آليات الذكاء الاصطناعى سبباً للإخلال بنزاهة القاضى واستقلاله، فهذه المسألة الأخيرة مسألة جوهرية وأساسية ولا يمكن المساس بها بأى حال من الأحوال. ويعد استقلال القاضى عن الخصوم أحد القواعد الإجرائية الجوهرية، والتى يقوم عليها أى نظام قضائى بحيث لا يجوز مخالفتها بأى حال من الأحوال، وإلا جاز الطعن على الحكم الصادر لو قام الدليل على عدم استقلال القاضى[١]، وهو ما يمكن تحقيقه فى حالة إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى من خلال صياغة الآليات التقنية التى تضمن استقلال القاضى التقنى، وهو ما سوف يضطلع به مبرمج هذه التقنيات فى مجال إجراءات التقاضى.

ومع ذلك، تكمن إشكالية التوسع فى إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى فى هذا المجال فى وجود صعوبات مالية كبيرة، فالدول قد لا تفكر فى استثمار أموالها من أجل إنشاء خوارزميات قضائية، بل

[١] Mehdi Amine, Op.cit. p.٩

يمكن ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص، وهو ما يعرف بخصخصة مرفق القضاء[١].

حادى عشر ــ حياد القاضى التقنى:

يقصد بحياد القاضى البشرى أن يقف على مسافة واحدة بين خصوم الدعوى المعروضة عليه بحيث لا يميل لمصلحة أحد الخصوم على مصلحة الخصم الآخر، وإلا جاز طلب رد القاضى لعدم حياده. وإذا كان القاضى البشرى يتأثر بالعواطف والمشاعر شأنه فى ذلك شأن أى إنسان، إلا أن القاضى التقنى لا يتأثر بهذه العواطف والمشاعر، وسوف يفصل فى المنازعات المعروضة عليه بصورة حيادية ومطلقة، فلا يتأثر القاضى التقنيى بالأفكار السابقة على القضية على عكس القاضى البشرى[٢].

النتائج والتوصيات

أولا ــ النتائج:

توصلنا من خلال البحث إلى النتائج الآتية:

---

[١] Ibid. p.١٠

[٢] Ibid.p.١٠

١ــ تنهض تقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال العدالة على ركنين، هما ركن التحليل وركن التنبأ، ويقصد بركن التحليل معرفة وقائع الدعوى والقاعدة القانونية المطبقة عليها، بينما يقصد بركن التنبأ توقع نتيجة المنازعات التى لم يتم حلها بحكم قضائى ملزم للخصوم.

٢ــ سيترتب على إستخدام تقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاءالعديد من المزايا، ومثال ذلك توفير الوقت اللازم لإنهاء المنازعات، وهو ما يتماشى مع حق الإنسان فى المحاكمة العادلة وخلال وقت معقول.

٣ــ قد تستخدم تقنية الذكاء الاصطناعى فى البحث القانونى مثل البحث عن القواعد فى نطاق البيانات المستمدة من السوابق القضائية التى يعلم بها كافة المشتغلين بالقانون.

٤ــ استخدمت بعض الولايات المتحدة تقنية الذكاء الاصطناعى فى مجال الخدمات القضائية، ومثال ذلك محامو الروبوت، والذى يتحدث بلغة طبيعية كالبشر.

٥ــ يجب أن يكون اختيار المتقاضى للخدمات القضائية عبر تقنية الذكاء الاصطناعى مجانياً، وألا يكون محلاً لممارسات غير عادلة أو احتيالية.

٦ــ إذا كان إستخدام الذكاء الاصطناعى من أجل رفع كفاءة النظام القضائى وزيادة الاهتمام بحقوق الإنسان، إلا أنه يجب ألا تكون على حساب تحقيق العدالة، أو على حساب الاعتبارات المتعلقة بالحقوق الأساسية لأفراد المجتمع، والتى نصت عليها الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، والاتفاقيات المعنية بحماية البيانات الشخصية.

ثانيا ــ التوصيات:

وفى ختام بحثنا، نوصى بعدة توصيات على النحو الآتى:

١ــ أوصى المشرع العربى بتنظيم الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء على غرار النظام القضائى الأمريكى فى بعض الولايات الأمريكية وبعض النظم القضائية الأوربية بحيث يجرى إستخدامها لإنهاء المنازعات المالية صغيرة القيمة، كمنازعات النفقات المالية فى نطاق الأحوال الشخصية، والمنازعات الخاصة بعلاقة العمل.

٢ــ أوصى المشرع العربى بوضع الأسس الفنية المناسبة لتبنى الذكاء الاصطناعى فى مجال القضاء، كإعداد المحامى فنياً للتعامل مع هذه التقنية الحديثة، وتوفير البنية التحتية الملائمة لها.

٣ــ ينحصر دور الذكاء الاصطناعى فى إكمال دور القاضى البشرى ومعاونته على إنهاء القضايا والمنازعات، فتقنية الذكاء الاصطناعى لا تملك صلاحية الحلول محل القاضى البشرى بصورة كاملة، فهناك منازعات لا تزال تحتاج لهذه القاضى، كالمنازعات المعقدة وكبيرة الحجم.

٤ــ أوصى المشرع العربى بضرورة مراعاة ضوابط إستخدام الذكاء الاصطناعى فى نطاق القضاء، ومثال ذلك لا يجوز أن يكون الذكاء الاصطناعى وسيلة للإخلال بحق المتقاضى فى الحفاظ على حقه فى الخصوصية وعدم المساس بسرية البيانات التى يدلى بها فى حالة استخدام هذه التقنية الحديثة لإنهاء قضيته.

قائمة المراجع

أولا ــ المراجع العربية:

١ــ فاطمة عبدالعزيز حسن أحمد بلال، دور الذكاء الاصطناعى فى تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء، دراسة مقارنة مع النظامين القانونى والقضائى فى دولة قطر، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير فى القانون الخاص، كلية القانون، جامعة قطر،يناير ٢٠٢٣

٢ــ محمد عرفان الخطيب، العدالة التنبئية والعدالة القضائية الفرص والتحديات دراسة نقدية معمقة فى الموقف الأنكلوسكسونى واللاتني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثانى عشر، العدد الأول، مايو ٢٠١٩، ص١١

٣ــ طارق أحمد ماهر زغلول، خوارزميات الذكاء الاصطناعى والعدالة الجنائية التنبؤية، دراسة وصفية تحليلية تأصيلية مقارنة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة السادات، المجلد ٩، العدد ٢، يونيو ٢٠٢٣، ص٣١

ثانيا ــ المراجع الأنجليزية:

A.D. Dory Reiling, Courts and Artificial Intelligence, https://papers.ssrn.com/sol٣/papers.cfm?abstract_id=٣٧٣٦٤١١

A.D. Reiling, Technology for Justice, how information technology can support judicial reform (diss. VU Amsterdam) Leiden: Leiden University Press ٢٠٠٩, p. ١١١–١٢٢

Aristotle, idea of mechanical artifact; Thomas Hobbes, ١٥٨٨–١٦٧٩

Aletras N, **Tsarapatsanis**, Predicting judicial decisions of the European Court of Human Rights: a Natural Language Processing perspective', PeerJ Computer Science ٢:e٩٣ https://doi.org/١٠.٧٧١٧/peerj-cs.٩٣.

C. BARBARO, **Y. MENECEUR**, Issues in the use of artificial intelligence (AI) algorithms in judicial systems, ١, ٢٠١٨

CNIL, How can humans keep the upper hand? Report on the ethical matters raised by algorithms and artificial intelligence ٢٠١٧

D.L DALKE, Can Computer Replace Lawyers, Mediators and Judges? in The Advocate, ١, ٢٠١٣

European ethical Charter, on the use of Artificial Intelligence in judicial systems and their environment, CEJEP, p. ١٥

Fuso Jovia Boahemaa, The impact of artificial intelligence on justice systems, Paper n٢٥, ٢٠١٨–٢٠١٩

Katz, **Daniel Martin**, A General Approach for Predicting the Behavior of the Supreme Court of the United States, January ١٦, ٢٠١٧

Lupo, **G.Assessing**, e–Justice Smartness: a new Framework for e–Justice Evaluation through Public Values, in Bolivar M. (eds.), Setting Foundations for the Creation of Public Value in Smart Cities, Springer, p٥٢

Laurent Dolibeau, what is the understanding or definition of AI in your jurisdiction? p.٢

F. RASO, **H. HILLIGOSS**, **V. KRISHNAMURTHY**, **C. BAVITZ**, L. KIM, Artificial intelligence and Human rights, ١, September ٢٥, ٢٠١٨, ٧

J.N. KOK, **E.J.W. BOERS**, **W.A. KOSTERS**, **P. VAN DER PUTTEN**, Artificial intelligence: definition, trends Techniques and cases

N. CRISTIANINI, On the Current Paradigm in Artificial Intelligence, in AI Communications, ٢٧, ١, January ١st ٢٠١٤, p.٣–٥

Report on the open data of court decisions submitted to the Minister of Justice in ٢٠١٧

T. SOURDIN, **Judge vs Robot?** Artificial Intelligence and judicial decision– making, ٤١, ٢٠١٨, ١١١٤

ثالثا ــ المراجع الفرنسية:

C. Mélotte, La responsabilité professionnelle des avocats, in X, Responsabilités. Traité théorique et pratique, t. II, doss. ٢٨bis, Kluwer, ٢٠٠٥, p. ١٢

De Codt, Juger avec un algorithme et juger l'algorithme, p.٩

E. Kestenare, Justice prédictive et protection juridique : quel apport dans notre relation client? Arch. phil. droit, ٢٠١٨, p. ٢٧٨

H. Jacquemin et A. De Streel, L'intelligence artificielle et le droit, coll. Du CRIDS, Bruxelles, Larcier, ٢٠١٧, p.٦٧

Hervé Jacquemin, **Jean-Benoît Hubin**, L'intelligence artificielle : vraie ou fausse amie du justiciable ? Enjeux du recours à l'IA par les avocats, assureurs et légales, p.٧٥

G. David, Le devoir de conseil de l'avocat à la lueur de la jurisprudence récente, in X, Responsabilité(s) de l'avocat, Limal, Anthemis, ٢٠١٥, p. ٣٩

H. Jacquemin, Protection du consommateur et numérique en droits européen et belge, Vulnérabilités et droits dans l'environnement numérique, coll. de la Faculté de droit de l'UNamur, Bruxelles, Larcier, ٢٠١٨, p. ٢٣٧

Henry et P. H□fstrossler, L'avenir de la profession d'avocat, ٢٥ février ٢٠١٨, p. ٩٢

MM. Mathis et Ruggieri, L'Open data des décisions de justice en France

Lignes directrices relatives à la prise de décision individuelle Automatisée et au profilage aux fins du règlement (UE) ٢٠١٦/٦٧٩ , adoptées le ٣ octobre ٢٠١٧ et révisées le ٦ février ٢٠١٨, WP ٢٥١rev٠١, p. ٢٨

L. Gérard et D. Mougenot, Justice robotisée et droits fondamentaux, p.١٢

L. Julia, L'intelligence artificielle n'existe pas, AI does not exist, First Edition, Paris ٢٠١٩, p. ١٢٣

Les arrêts de la Cour européenne des droits de l'homme sont intégralement accessibles sur la plateforme https://hudoc.echr.coe.int/

Mehdi Amine, Intelligence artificielle et justice, un respect des droits de l'homme par un robot est–il possible? p.٢

P. Depuydt, La responsabilité civile de l'avocat, in X, Les responsabilités professionnelles, p.١٨

P. Schillings et J. Vermeiren, La responsabilité civile des avocats : examen de quelques questions particulières, in X, Les responsabilités professionnelles, Limal, Anthemis, ٢٠١٥, p. ٣٤٨

R. Sève, La justice prédictive, coll. Archives de philosophie du droit, t. ٦٠, Paris, Dalloz, ٢٠١٨, p.٤١٢

Russell, S. J., & Norvig, P, Artificial intelligence: a modern approach. Malaysia; Pearson Education Limited, p.٤٨

Sandefur, **R. Access to Justice**, Classical Approaches and New Directions, In Access to Justice, edited by Rebecca, p.٢٣

van den Branden, Les robots à l'assaut de la justice, Bruxelles, Bruylant, ٢٠١٩, p.١٦٢